ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها الحالى والمتوقع على الاقتصاد المصرى

دكتـــــور

رمضـــان الســـيد أحمـــد معن

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كليـــة التجـــارة – جامعة طنـــــطا

ملخص

على مدار عقدين من الزمن انتظر المصريون ثمارا للإصلاح الاقتصادي والسياسى ، ولكنهم وجدوا في النهاية ارتفاعا في معدل البطالة وصل لنحو ١٥%، وكذلك ارتفاعا في معدل التضخم اقترب من ١٨% ، وصل مايقرب من ربع السكان الى تحت خط الفقر ، والى جانب قلة الحريات السياسيه و إستمرار حالة الطوارئ و انتشار الفساد ، فقد وصل عدد قضايا الفساد سنويا لنحو سبعين ألف قضية. وتقدر خسائر مصر بسبب الفساد بحوالي ستة مليارات دولار سنويا. بينما قدر البعض حجم اقتصاديات الفساد في مصر بنحو ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، و عدم وجود انتخابات حرة نظيفه و انعدام حرية التعبير. كل هذا ادى إلى قيام ثورة ٢٥ يناير .

ولقد تناوت الدراسة ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها الحالى والمتوقع على الاقتصاد المصرى .ولتحقيق هدف الدراسة ، تم ذلك من خلال توصيف لحالة الاقتصاد المصرى قبل الثورة والعوامل التى ادت الى قيام ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على أداء الاقتصاد من خلال دراسة مقارنة لوضع بعض المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادى فى القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد القومى ومعدلى البطالة والتضخم والموازنة العامة للدولة والدين العام وميزان المدفوعات خلال التسعة أشهر الاولى من عام ٢٠١٢/٢٠١١ والمناظر له فى العام ٢٠١١/٢٠١٠ والربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١ والمناظر له فى العام ٢٠١١/٢٠١٠.

ولقد تم وضع رؤية لمستقبل الاقتصاد من خلال سيناريو متشائم يعتمد على استمرار الاوضاع الاقتصادية المتردية كما هى وخاصة فى فترة عدم التأكد (٢٠١١-٢٠١٢) وسيناريو متفائل يعتمد على استراتيجية طويلة الاجل تستهدف وضع سياسات تستهدف معدل نمو سكانى قدره ١,٥ % وزيادة معدل النمو الاقتصادى الى ٨% .

وتوصلت الدراسة الى ان العامل الاقتصادي ليس هو السبب الوحيد فقط فى قيام ثورة ٢٥ يناير ان لم يكن اهمها فهناك عوامل اجتماعية وسياسية ساهمت فى قيامها . كما توصلت الدراسة الى ان النظرة المتشائمة هى نظرة تعتمد على الاجل القصير واستمرار حالة الانفلات الامنى والبلطجة والإضرابات وتوقف عجلة الانتاج . اما النظرة المتفائلة فتعتمد على الاجل الطويل وفيها يتم وضع سياسات تحقق معدل نمو ٨% وتصل بالاقتصاد الى مرحلة الاستقرار.

Abstract

Over the two decades wait Egyptians Impacts of e economic reform and political, but found in the end a rise in the unemployment rate reached about 15% , as well as a rise in the inflation rate approached 18% , reached nearly a quarter of the population to below the poverty line and along a few political freedoms and continuation of the state of emergency and the spread of corruption has reached the number of corruption cases annually for about seventy thousand issue. The estimated losses Egypt because of corruption around six billion dollars annually. While some have estimated the size of the economies of corruption in Egypt about 25% of GDP, and the lack of free and clean elections and the lack of freedom of expression. All this led to the revolution of January 25.

The study field of January 25 revolution and its impact current and Expected on the Egyptian economy. To achieve the goal of the study, was done through the characterization of the state of the Egyptian economy before the revolution and the factors that led to the January 25 revolution and its impact on the performance of the economy through a comparative study to put some economic variables such as economic growth in key sectors, consisting of the national economy and unemployment rates, inflation and the state budget and public debt and balance of payments during the first nine months of year 2011/2012 and the corresponding year 2010/2011 and the third quarter of year 2011/2012 and the corresponding year 2010/2011.

I have been developing a vision for the future of the economy through the pessimistic scenario depends on the continuation of the deteriorating economic situation as it is, especially in the period of uncertainty (2011-2012) and optimistic scenario depends on the long-term strategy aimed at developing policies aimed at population growth rate of 1.5% and increase the rate of economic growth to 8%.

The study found that the economic factor is not the only reason only in the January 25 revolution that was not the most important, there are social and political factors contributed to its creation. The study also found that the pessimistic outlook is a look based on the short term and the continuation of the state of security chaos and bullying, strikes and stopped production wheel. The optimistic outlook depends on the long term and are developing policies achieved a growth rate of 8% and the economy into a stabilization phase.

المقدمـــــة :-

إن الثورات لاتحدث فجأة وثورة ٢٥يناير هى فى الاساس ثورة من اجل الحرية التى لم يتوافر الحدالادنى منها فى مصر . وقد تفجرت بعد تضيق الخناق وسد منافذ التعبير عن الرأى واحتكار السلطة والثروة ،وحرمان الملايين من صور المشاركة ، فضلا عن تزوير انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشعب والشورى وانتخابات اتحاد طلاب الجامعات ، وتجاهل احكام القضاء ، بالإضافة الى انتشار الفساد وإهدار المال العام ، ونهب ثروات البلاد ، وزيادة اعداد المسجونين بدون محاكمة ، وتدهور احوال الفقراء وتزايد التفاوت الاجتماعى بين الفقراء والاغنياء ، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب .[١]

وثورة ٢٥ يناير أو ثورة الشباب او ثورة اللوتس او الثورة البيضاء كلها مسميات واحدة لثورة واحدة هى ثورة الشعب التى أشعل شرارتها الاولى الشباب المصرى ، ثم ساندها باقى جموع الشعب المصرى مستفيدين من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للاتصال والتواصل .

يمر الاقتصاد المصري بأزمة طاحنة تمتد جذورها إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضى، وخاصة بعد سياسات الانفتاح الاقتصادي مروراً ببرامج إصلاح متعاقبة لم تؤد إلا إلى تردى الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفقر والبطالة، لتنتهي بالتداعيات الاقتصادية لثورة ٢٥ يناير، وأبرزها توسيع حجم الإنفاق الحكومي لتلبية المطالب الفئوية في ظل عجز شديد في الموازنة العامة وارتفاع حجم الدين الداخلي، مع تقليص الاعتماد على المجتمع الدولي لدواعي أمنية وسياسية. وهو ما يعكس حالة من التخبط حول مدى قدرة الاقتصاد المصري على الصمود، وقدرة السلطة التنفيذية في المرحلة الانتقالية التي تمر بها بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير على تدارك الوضع الحالي والمضي قدماً في عملية الإصلاح بشقيه السياسي والاقتصادى

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى دراسة تأثير ثورة ٢٥ يناير على الاقتصاد المصرى من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادى و العمالة والسياحة والاستثمار الاجنبى المباشر والتضخم والموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات .

حدود البحث:-

الحدود الزمنية : يغطى البحث فترتين زمنيتين :-

الاولى : قبل الثورة وهى فترة عانى الاقتصاد من مشاكل عديدة اهمها مشكلة الركود التضخمى وبالتالى تغطى الفترة الزمنية من ٨١/ ١٩٨٢-٢٠١١/١٠

الثانية : فترة عدم التأكد وهى الفترة التالية للثورة (٢٠١٢/١١-٢٠١٣/١٢)

الحدود المكانية : الاقتصاد المصرى .

فروض البحث :-

الفرض الرئيسى للدراسة :-

"هل التداعيات السلبية لثورة ٢٥ يناير سوف تستمر فى المستقبل وماهى السياسات المستخدمة لجعلها ايجابية "

ولقد تم تقسيم هذا الفرض الى :-

١- ان ثورة ٢٥ يناير لها تأثير سلبى على متغيرات الاقتصاد محل الدراسة فى الفترة الحالية(الاجل القصير)

٢- من المتوقع ان يكون لثورة ٢٥ يناير تأثيرا ايجابيا على متغيرات الاقتصاد محل الدراسة فى الاجل الطويل

٣- لم يكن العامل الاقتصادي السبب الوحيد لقيام ثورة ٢٥ يناير

منهج البحث :-

المنهج الاستنباطى من خلال الاطلاع على ماأمكن الحصول عليه من دراسات وأبحاث ومقالات وذلك لبناء الخلفية النظرية للبحث و مقارنة حالة الاقتصاد المصرى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير من خلال ماتوفر لدى الباحث من بيانات .

خطة البحث :-

ينقسم الاطار العام للبحث الى ثلاثة مباحث الى جانب المقدمة التى تضم المشكلة والهدف من البحث وأهميته وحدود البحث وفروضه والمنهج المستخدم :-

المبحث الاول: تحليل لواقع الاقتصاد المصرى قبل ثورة ٢٥ يناير

المبحث الثانى : تحليل لواقع الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير

المبحث الاول: تحليل لواقع الاقتصاد المصرى قبل ثورة ٢٥ يناير

يعتبر التشخيص السليم لاية مشكلة شرط ضرورى ولازم للعلاج السليم . وبتحليل حالة الاقتصاد المصرى نجده يعانى من مشكلة الركود التضخمى اى تزامن البطالة والتضخم .

ملامح ظاهرة الركود التضخمى فى الفترة ٨٢/٨١ – ١٩٨٨/٨٧

لقد استمرت سياسة الانفتاح فى هذه الفترة ولكنها تحولت من الانفتاح الاستهلاكى إلى الانفتاح الإنتاجى ، واعتبرت الخطة الخمسية ٨٢/٨١ – ٨٧/٨٦ هى نقطة البدء فى تغيير المجتمع وإن كان معدل النمو المحقق للناتج الإجمالى فيها بلغ ٦,٨% يمثل معدل أقل من المحقق فى الفترة السابقة وذلك نتيجة انتهاج الدولة اتجاه تقييدى ، ظهر أثره فى انخفاض معدل النمو الاقتصادى حيث هبط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى بشكل متواصل خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة (بالأسعار الثابتة لسنة ٨٢/٨١) وزادت حدة التراجع فى عام ٨٦/٨٥. كذلك استمرت معدلات النمو المتفاوتة فى القطاعات الاقتصادية حيث استمرت فى غير صالح القطاعات السلعية حيث حققت قطاعات الإنتاج فى عام ٨٧/٨٦ أدنى معدل لها نتيجة الهبوط الحاد فى نمو قطاع البترول ، كذلك تراجع قطاع الخدمات الإنتاجية بشدة وظهر ذلك من خلال الانخفاض الحاد فى معدل نمو ايرادات قناة السويس فى عام ١٩٨٦.

جدول يوضح معدلات البطالة والتضخم والركود التضخمى خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٨/٨٧)

السنوات	معدل البطالة (١)	معدل التضخم (٢)	معدل الركود التضخمى (٣) = (١) + (٢)
١٩٨٢/٨١	٥,٤	١٠	١٥,٤
١٩٨٣/٨٢	٥,٧	١٤,٨٧	٢٠,٥٧
١٩٨٤/٨٣	٦,٦	١٦,٥	٢٣,١٠
١٩٨٥/٨٤	٦	١٦,٧	٢٢,٦٧
١٩٨٦/٨٥	٦,١	١٢,٢	١٨,٣
١٩٨٧/٨٦	٦,٣	٢٤	٣٠,٣٠
١٩٨٨/٨٧	٦,٥	١٩,٤	٢٥,٩
المتوسط	٦	١٦,٢	٢٢,٢

Source : IMF, "International Financial Statistics" Year Book, Various Issues, Washington, Dc, USA.

١ – معدلات البطالة فى الفترة من ٨٢/٨١ – ١٩٨٨/٨٧ :

لقد زادت معدلات البطالة من ٥,٤% عام ١٩٨١ و ٥,٧% عام ١٩٨٢ إلى ٦,٦% عام ١٩٨٥ ثم انخفضت إلى ٦,٣ عام ١٩٨٦ وهكذا فإن معدل نمو البطالة خلال هذه الفترة كان بمتوسط قدره ٦%.

٢ – معدلات التضخم فى الفترة من ٨٢/٨١ – ١٩٨٨/٨٧ :

لقد حدث ارتفاع ملحوظ فى معدلات التضخم فى الفترة ٨٢/٨١ – ١٩٨٨/٨٧ حيث كان المعدل ١٠% عام ١٩٨١ ثم ارتفع إلى ١٤,٨% عام ١٩٨٢ ثم وصل إلى ١٦,٥% عام ١٩٨٣ ثم ٢٤% عام ١٩٨٦ ووصل معدل الركود التضخمى فى نفس العام ٣٠,٣٠%. وكان متوسط الركود التضخمى خلال هذه الفترة ٢٢,٢%.

ملامح الركود التضخمى خلال الفترة (٨٩/١٩٩٠ – ٢٠١١/٢٠١٠)

منذ منتصف الثمانينات بدأت مصر فى اتخاذ خطوات أكثر جدية نحو تحرير الاقتصاد المصرى وذلك من حيث إزالة القيود والعقبات التى تعوقه والحد من تدخل الدولة فى جهاز الأسعار وإفساح المجال لقوى السوق لتلعب دورها فى تخصيص الموارد الاقتصادية ، فقد انتهى عقد الثمانينات وكان يعانى الاقتصاد المصرى من أزمة استدعت العلاج السريع ، فإلى جانب مشكلات وأعباء التنمية انتقلت إلى الاقتصاد المصرى أزمة الركود التضخمى من خلال علاقات الاعتماد المتبادل مع العالم الرأسمالى المتقدم وتتلخص أبعاد هذه الأزمة في :

١ – ارتفاع معدل التضخم حتى وصل إلى ٢١,٢% عام ٩٠/٨٩ بينما كان حوالى ١٠% فى بداية الثمانينات. واستمر في الارتفاع إلى أن وصل عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالى ١٠,٧% وقد كان متوسط هذه الفترة ٨,٧% وهو أعلى من متوسط الفترة السابقة.

٢ – زيادة الركود الاقتصادى متمثلاً فى انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ما بين ٢,١% و٢,٤% وهو معدل أقل من نمو السكان بما يعنى تدهور فى متوسط دخل الفرد ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى ١٥,٦% من القوة العاملة عام ١٩٩٦/٩٥ واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ١١,٧% وكان متوسط هذه الفترة ٩,٥٦% وهو أعلى من متوسط الفترة السابقة. ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية بشكل خاص فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستويات توظف أعلى فى آن واحد .(٢)

جدول يوضح معدلات البطالة والتضخم والركود التضخمى خلال الفترة (٨٩/١٩٩٠ – ٢٠١٠/٢٠١١)

السنوات	معدل البطالة % (١)	معدل التضخم % (٢)	معدل الركود التضخمى % (٣) = (١) + (٢)
١٩٨٩/٨٨	٦,٧	١٧,٨	٢٤,٥٠
١٩٩٠/٨٩	٦,٩	٢١,٣	٢٨,٢
١٩٩١/٩٠	٨,٦	١٦,٧	٢٥,٣
١٩٩٢/٩١	٩,٦	١٩,٦٦	٢٩,٢٦
١٩٩٣/٩٢	٩	١٣,٧	٢٢,٧
١٩٩٤/٩٣	١٠,٩	١٢,٠٦	٢٢,٩٦
١٩٩٥/٩٤	١١	٨,١	١٩,١٠
١٩٩٦/٩٥	١١,٣	١٥,٧	٢٧
١٩٩٧/٩٦	٨,٨	٧,١٥	١٥,٩٥
١٩٩٨/٩٧	٨,٤	٤,٧	١٣,١٠
١٩٩٩/٩٨	٨,٢	٣,٨	١٢
٢٠٠٠/٩٩	٨,١	٣,٠٩	١١,١٩
٢٠٠١/٠٠	٩	٢,٦٧	١١,٦٧
٢٠٠٢/٠١	٩,٢	٢,٣	١١,٥
٢٠٠٣/٠٢	١٠,٢	٢,٧٠	١٢,٩
٢٠٠٤/٠٣	١٠,٤	٤,٤٨	١٤,٩
٢٠٠٥/٠٤	١٠,٧	١١,٣	٢٢
٢٠٠٦/٠٥	١١	٤,٨	١٥,٨
٢٠٠٧/٠٦	١٠,٧	٧,٥	١٨,٢٠
٢٠٠٨/٠٧	٨,٨	٩,٤	١٨,٣٠
٢٠٠٩/٠٨	٨,٩	١١,٧	٢٠,٦
٢٠١٠/٠٩	١١,٩	١١,٨	٢٣,٧
٢٠١١/٢٠١٠	٩,١	١٠,٤	١٩,٥
المتوسط	٩,٤	٩,٧	١٩,١

Source : IMF, "International Financial Statistics" Year Book, Various Issues, Washington, Dc, USA.

ومن هاتين الظاهرتين معاً تشأت أبعاد أخرى للأزمة :

حيث بلغ العجز فى الميزان التجارى ٨,٣ بليون دولار فى ٩٠/٨٩ والعجز الكلى فى ميزان المدفوعات عن نفس العام ١,٢ بليون دولار ويعود هذا الفرق إلى الفائض فى ميزان العمليات غير المنظورة (الخدمات) وتحويلات العاملين بالخارج ، وهذا العجز الخارجى ناتج من ضعف أداء الاقتصاد المحلى ونقص القدرة التصديرية إلى جانب التضخم الذى يجعل المنتجات المحلية أعلى سعراً وأقل جاذبية من وجهة نظر العالم الخارجى كذلك فهذا العجز يعنى قصور فى النقد الأجنبى اللازم للقيام بالاستثمارات المحلية والذى اقترن بقصور المدخرات المحلية فكانت النتيجة اللجوء للدين الخارجى الذى بلغ ٤٦,١ بليون دولار وبلغت خدمة الدين من فوائد أقساط سنوية ٤٦% من حصيلة الصادرات تاركة ما تبقى للاستثمار المحلى.

ومع قصور مصادر التمويل الخارجى والداخلى احتاجت الحكومة إلى تمويل عجز الميزانية والذى بلغ مع مطلع التسعينات ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى عن طريق التمويل التضخمى بطرح المزيد من النقود مما راد من حدة التضخم.

وهكذا أصبحت كل مشكلة تغذى الأخرى حيث انخفاض النمو الاقتصادى يؤدى إلى وجود عجز داخلى بين الإدخار والاستثمار ومن خلال المسئولية الكبرى على الحكومة فى تمويل الاستثمارات القومية فيحدث عجز الميزانية الذي يؤدي إلى التمويل التضخمى وتزايد المديونية الخارجية ، الأمر الذى يضعف القطاع الخارجي ويجعله غير قادر على توفير النقد الأجنبى اللازم ويغذى هذا العجز الخارجي تدنى أداء الاقتصاد المحلى وانخفاض النمو الاقتصادى وهكذا يظل التضخم والركود العنصرين الأوليين الذين تتركب من تفاعلهما بقية مظاهر الأزمة.

شكل يوضح معدل الركود التضخمى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠١٠/٢٠١١)

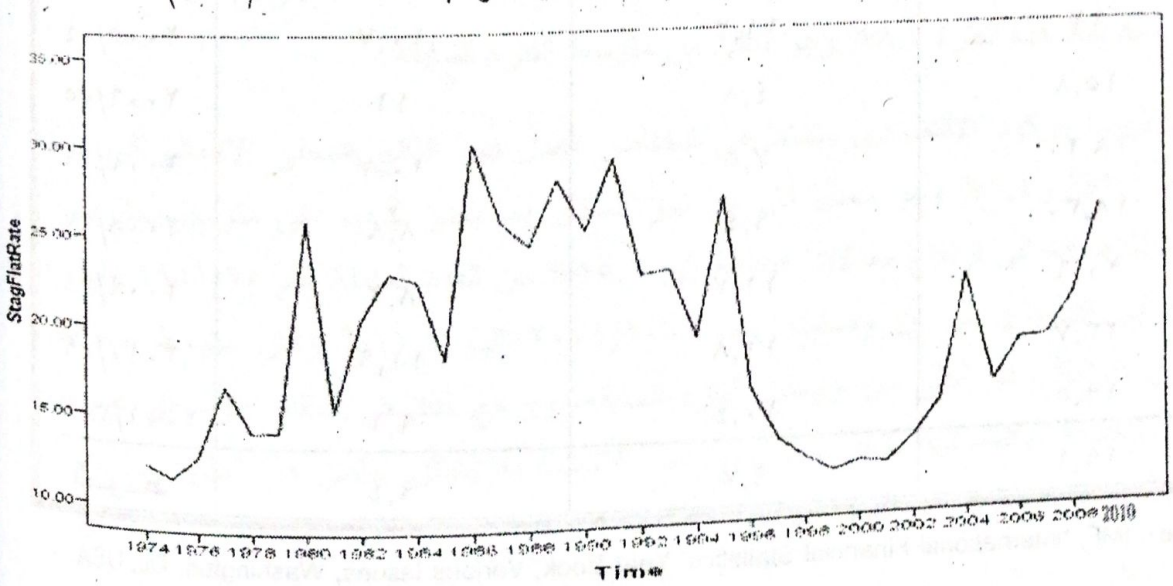

المصدر : قام الباحث برسمه مستخدما برنامج $SPSS_{16}$ عن الفترة(١٩٧٤-٢٠١٠)

المبحث الثانى : تحليل لواقع الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير

أولا: أهم العوامل التى أدت الى قيام ثورة ٢٥ يناير

١- تردى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين :

١-١ مستويات الفقر المرتفعة والتفاوت الحاد والصارخ فى توزيع الدخول (غياب العدالة الاجتماعية):

احتل موضوع الفقر والتفاوت فى توزيع الدخل فى ٢٥ سنة الأخيرة أهمية كبيرة على الأجندة الدولية. حيث يعتبر من أهم الأسباب المؤدية للثورات والاضطرابات. وتعتبر العدالة الاجتماعية أحد المطالب الرئيسية للثورة حيث مثل تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعدم وجود تأثير ملموس للسياسات الاقتصادية على الوضع الاقتصادى والاجتماعى للمواطن العادى ، ووفقا لتقرير الأمم المتحدة فإن ٢٠% الى ٣٠% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر كان ذلك أحد الدوافع الرئيسية لقيام ثورة ٢٥ يناير.

ولقد أدت التنمية غير المتوازنة وغير العادلة فى توزيع الدخل إلى ظهور فئة الأثرياء التى تسيطر على معظم موارد البلد وطبقاً لمعامل جينى تحتل مصر المرتبة ٩٢ من الدول الأكثر تفاوتاً فى توزيع الدخل بمعامل ٣٤,٤. كما أشارت إحصاءات البنك الدولى فى أن ٢٠% من الدخل القومى يوجه إلى ٤١% من السكان فى عام ٢٠٠٥. ومن البيانات الصادمة أن ٤٤% من الشباب فى المناطق الريفية بصعيد مصر يدخل ضمن الفقراء فى المقابل ٢٢,٧% ، ١٩,٣% ، ٨,٨% فى Upper Urban, Lower Raral, Lower Urban مما دفع الشباب بالقيام بالثورة وانضم معهم بقية الشعب تحت شعار الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. (٣)

١-٢ وجود فجوة بين التعليم وسوق العمل :-

عدم وجود مخرجات جيدة للتعليم تتناسب مع سوق العمل وخاصة ما يدرسه خريج الجامعات لا يتفق مع متطلبات الحياة العملية. وبالتالى أصبحت نوعية التعليم بالنسبة لطلب السوق مشكلة مستمرة ، فطبقاً لتقرير التنمية البشرية لمصر الصادر فى عام ٢٠١٠ فإن ٦٢,٤% من العاطلين عن العمل فى عام ٢٠٠٧ من حملة المؤهلات المتوسطة وهذا يدعم حقيقة أن نوعية التعليم لا تتطابق مع سوق العمل ، بالإضافة إلى نقص الاستثمار فى التدريب المهنى وتجاهل المشروعات الصغيرة . فمعظم الشباب فى مصر الذين يسعون إلى شهادات جامعية على أمل العثور على فرصة عمل معقولة وفى نهاية الأمر أصبحوا عاطلين مما سبب حالة من الإحباط لديهم.(٤)

و كما يعانى سوق العمل المصرى من تمييز بين الجنسين فى العمل ، حيث تمثل مشاركة المرأة فى سوق العمل من أدنى المعدلات فى العالم حيث الشابات (ما بين ١٨ – ٢٩ سنة) تمثل ١٨,٥% من قوة العمل المصرية مقارنة بما يزيد عن ٥٠% من الرجال. ويمثل القطاع غير الرسمى حالياً المصدر الرئيسى لفرص العمل للداخلين الجدد فى سوق العمل.

١-٣ ارتفاع معدلات البطالة :

بأنواعها المختلفة وخاصة البطالة الاجبارية بين شباب حملة الشهادات الجامعية

١-٤ إرتفاع المستوى العام للاسعار :

أدى الارتفاع المستمر والمتزايد فى المستوى العام للاسعار الى تدهور مستوى معيشة فئة عريضة من المواطنين وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم من السلع الاساسية الأمر الذى ادى معه الى إرتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر

١-٥ زيادة عدد الاعتصامات والمطالبات الفئوية:

التى طالبت الحكومات المتتالية للدولة بتحسين اوضاعهم الوظيفية ومنها التعيين وتحسين مستويات الاجور

٢ – انتشار الفساد بأنواعه المختلفة مثل :-

٢-١ الفساد السياسى : ويسمى احيانا بالفساد الكبير Grand Corruption وهو الذى يحدث على مستوى القيادات العليا وكبار المسئولين وصناعى السياسات والقرارات وهو يعكس الفساد فى الحكومة المركزية ويتمثل فى استخدام النفوذ السياسى لشخص أو لحزب لتحقيق مكاسب سياسية منها البقاء مدة اطول فى الحكم ومن اهم صوره تزوير الانتخابات وشراء الاصوات الانتخابية . وتوزيع الثروات لصالح فئات معينة وتفضيل المنتمين الى هذه القوى فى المناصب العامة

٢-٢الفساد الادارى : ويسمى احيانا بالفساد الصغير Petty Corruption وهو الفساد الذى يحدث من خلال التعامل مع صغار الموظفين .واذاكان الفساد السياسى يحدث على مستوى صناعة السياسات، فان الفساد الادارى يحدث على مستوى تطبيق السياسات وهو يتمثل فى الانحرافات الادارية والوظيفية التى تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته والتى تخالف التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الموظف العام

ويوجد مفهومين للفساد الادارى : المفهوم الضيق ، والذى نعنى به الخروج على النظم الادارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة بالموظف العام . ومن أهم صوره استخدام أدوات ووقت ومعدات العمل لغير تحقيق المصلحة العامة

اما الفساد الادارى **بمفهومه الواسع** ، فيضم كل انواع الفساد التى يكون الموظف الام طرفا فيها سواء كان فسادا سياسيا أو ماليا أو اقتصاديا

وتتنوع مظاهره وان كان اكثرها شيوعا ، دفع او تلقى الرشوة ، ولكن هناك مظاهر اخرى له مثل استخدام الواسطة والمحسوبية فى مجال العمل او سوء استخدام الموارد المتاحة مثل الاختلاس او اهدار المال العام او استخدام الموارد العامة لخدمة شخصية مثل سيارات العمل وغيرها .(٥)

٢-٣ الفساد الاقتصادى :هو التلاعب بالقوانين والانظمة الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى الدولة لتحقيق مكاسب خاصة لشخص او فئة معينة من الأشخاص ومن اهم صوره الاحتكارات الاقتصادية والتلاعب فى البورصة

ويوجد بعض المنهجيات المستخدمة لتقدير الفساد الاقتصادى والتى تتضمن التالى :

أ- أسلوب تقدير المبالغة فى قيم الواردات ، وتقليل قيم الصادرات فى احصاء التجارة الخارجية.
ب-أسلوب المقارنة مابين اجمالى التدفقات النقدية الاجنبية لبلد ما واجمالى استخدام هذه التدفقات.
ت-أسلوب تقدير الفساد الضريبى .
ويلاحظ انه كلما زادت قيمة المؤشر المحسوب لهذا الفساد عن الصفر كلما دل ذلك على وجود فساد. (٦)

٢-٤الفساد المالى : وهو التهرب من الضمانات التى يحددها القطاع المالى و التحايل عليها لتحقيق مكاسب خاصة ومن اهم صوره منح القروض بدون ضمانات . وتهريب الاموال للخارج . واخفاء بيانات العملاء والتعامل بأسماء وهمية

٢-٥ الفساد التشريعى : ويحدث عندما تقوم السلطة التشريعية باصدار قوانين تخدم مصالح معينة لاشخاص معينين او فئات معينة على حساب الصالح العام (٧)

ويمكن تلخيص اهم مظاهر الفساد فى التالى :-

١- انتشار الرشوة فى معظم المصالح والهيئات الحكومية ، حيث اصبحت هى الوسيلة السائدة فى قضاء المواطنين لمصالحهم الاساسية.
٢- سوء استخدام موارد الدولة من قبل بعض موظفى الدولة لتحقيق المصالح الشخصية .
٣- استغلال نفوذ بعض المسؤولين لابرام صفقات غير مشروعة وتحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح معارفهم ، الامر الى ادى الى اهدار المال العام والاختلاس وسلب حقوق المواطنين واضاعة ثروات البلاد من ارض وممتلكات عامة . وقدرت **منظمة النزاهة المالية الدولية** متوسط حجم التدفقات غير المشروعة للخارج فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٨) حوالى ٦,٤ مليارات دولار . (٨)
١- الممارسات القمعية لجهاز الشرطة .

٢- استمرار حالة الطوارىء لمدة ٣٠ عاما.

وهكذا يعتبر **العامل الاقتصادي** هو أحد العوامل المؤثرة والفاعلة التي كانت من وراء ثورة ٢٥ يناير، ولم يكن بطبيعة الحال العامل الوحيد، فإلى جانب هذا العامل الاقتصادي، كانت هناك عوامل سياسية (الممارسات القمعية لجهاز الشرطة ضج المواطنين و استمرار حالة الطوارىء لمدة ٣٠ عاما) وأخرى اجتماعية.

مكاسب ثورة ٢٥ يناير:

"عيش – حرية – عدالة اجتماعية" كان هو الشعار الذى خرج به الثوار يوم الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.

تمثلت مطالب الثورة الرئيسية فى : إسقاط الرئيس ، وحل مجلسى الشعب والشورى ، وإنهاء حالة الطوارئ ، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية ، وبرلمان منتخب ، محاكمة فورية للمسئولين عن قتل شهداء الثورة ، محاكمة عاجلة للفاسدين وسارقى ثروات الوطن.

وتمثلت منجزات الثورة فى : إسقاط الرئيس السابق ومحاكمته هو وأولاده ورموز نظامه ، الكشف عن الفساد ، حرية التعبير عن الرأى ، زيادة المرتبات والمعاشات ، وضع حد أدنى وأقصى للأجور ، زيادة وعى المواطنين بالسياسة وبحقوقهم وواجباتهم.

سلبيات ثورة ٢٥ يناير:

بالرغم من إنجازات الثورة إلا أنها أسفرت عن مجموعة من السلبيات ، كما أنها لم تحقق مجموعة من مطالبها بالرغم من مرور عام ونصف على هذه الثورة. وتمثلت بعض هذه السلبيات فى الانفلات الأمنى وانتشار البلطجة ، واستشهاد وإصابة العديد من المواطنين ، كثرة المظاهرات والإضرابات والاعتصامات الفئوية ، ارتفاع الأسعار ، توقف العمل/ تعطل عجلة الإنتاج ، ظهور العديد من الائتلافات والأحزاب والحركات والجماعات ، وجود انقسام بين أفراد الشعب والقوى السياسية وعدم تواحد آرائهم. وفى فبراير ٢٠١٢خفضت مؤسسة **ستاندرد & بوورز للخدمات المالية** Standard & Poor's Financial **Services** التصنيف الائتماني للعملة الصعبة في مصر على المدى الطويل ، بواقع خمس درجات دفعة واحدة، الأمر الذي أرجعه الخبراء إلى استمرار نزيف الاحتياطي من العملات الأجنبية بالبنك المركزي وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تزيد الأداء الاقتصادي سوءاً .

وبموجب التحفيض الجديد تدخل مصر «المنطقة عالية المخاطر» كما أبقت المؤسسة على توقعاتها السلبية لمصر، حيث حذر خبراء محليين من تآكل قدرة الحكومة وضعفها فيما يتعلق بقدرتها على تغطية مخصصات الدعم السلعي للمواد الغذائية والطاقة ثم رواتب العاملين بالحكومة. كما تراجع رصيد تحرر مناخ الاعمال ليصل الى ٦٣,٨ نقطة ، وهبط مؤشر الانفاق الحكومى ليصل الى ٦٤,١ نقطة .وواصل مؤشر حرية الملكية الفكرية تراجعه عن العام الماضى ليسجل ٣٥ نقطة فاقدا خمس نقاط بمعدل تراجع ١٢% عن العام السابق .(٩)

كما إحتلت مصر المرتبة ٩٤ (من بين ١٤٢ دولة) فى مؤشر التنافسية العالمية خلال عام ٢٠١٢/١١ ، وبذلك تكون مصر قد تراجعت ١٣ مركزا عن ترتيبها خلال عام ٢٠١١/١٠(من بين ١٣٩ دولة) ويتم حساب تنافسية كل دولة استنادا الى أدائها فى المتطلبات الاساسية ، ومحفزات الكفاءة ، وعوامل الابتكار والتطور ، ويتم ترجيح هذه الركائز وفقا لمرحلة التنمية التى تمر بها كل دولة ، وقد تراجع ترتيب مصر فى بند المتطلبات الاساسية لهذا العام نتيجة الضعف الذى يعكس أوجه القصور فى الهيكل المؤسسى والبنية التحتية والتعليم الاساسى .[١٠]

آثار الثورة على مؤشرات اداء النشاط الاقتصادى:-

تباين مستوى أداء الاقتصاد المصرى فى اعقاب كل من الازمة المالية العالمية التى تفجرت فى نهاية عام ٢٠٠٨ وثورة ٢٥ يناير عام٢٠١١ تباينا حادا ، حيث جاء تأثير الازمة المالية العالمية ضعيفا على مؤشرات الاداء الاقتصادى ،فيما تبدل الحال بعد الثورة ليصبح التراجع سيد الموقف على صعيد كافة المؤشرات الاقتصادية .

حيث تأثر النشاط الاقتصادى سلبا فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير نتيجة لتراجع حجم الاعمال وتعطيل العديد من الانشطة الاقتصادية ونتيجة أيضا لعدم وضوح الرؤية السياسية، وتصاعد موجات الاضراب وتراجع الاستثمارات الاجنبية ، وهو مانعكس بالسلب على المؤشرات الاقتصادية .[١١]

النمو الاقتصادى فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد :-

تراجع معدل نمو الاقتصاد المصرى فى التسعة أشهر الاولى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل الى ١,٨% مقابل ٢,٣% خلال الفترة المناظرة من العام السابق، ثم ارتفع ليصل إلى ٥,٢% فى الربع الثالث لعام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل معدل نمو سالب قدره -٤,٣% فى الربع المناظر للعام المالى السابق ، مما يعكس تحسناً كبيراً فى الأداء الاقتصادى اقترب من المعدل المحقق فى الربع المناظر لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩

تطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٢/٢٠١١ وأعوام المقارنة (بالاسعار الثابتة)

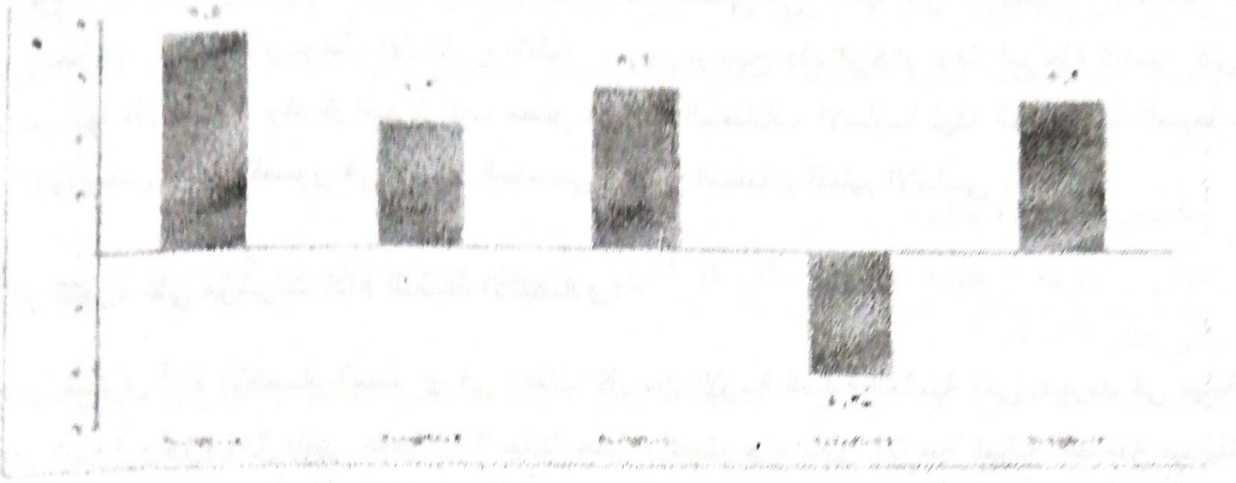

المصدر : تقرير متابعة الأداء الاقتصادى خلال الربع الثالث لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٢/١١ ، وزارة التخطيط ، ص١٥

وقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٣٦٢,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية فى الربع الثالث للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٣١٦,١ مليار جنيه فى الربع المناظر للعام المالى السابق.

كما ارتفع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ليصل إلى ٢١٨,٣ مليار جنيه فى الربع الثالث للعام المالى الحالى مقارنة بـــ٢٠٧,٥ مليار جنيه فى الربع المناظر للعام المالى السابق.

تطور الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٢/٢٠١١ وأعوام المقارنة (بالاسعار الثابتة)

بالأسعار الجارية　　بالأسعار الثابتة

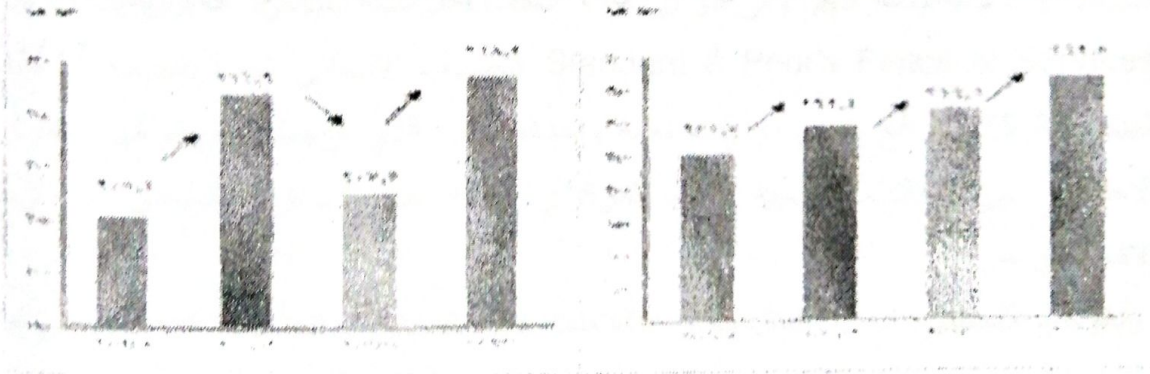

المصدر : تقرير متابعة الأداء الاقتصادى خلال الربع الثالث لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٢/١١ ، وزارة التخطيط ، ص١٧

وقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٣٦٢,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية فى الربع الثالث للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٣١٦,١ مليار جنيه فى الربع المناظر للعام المالى

السابق. كما ارتفع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ليصل إلى ٢١٨,٣ مليار جنيه فى الربع الثالث للعام المالى الحالى مقارنة بـــ٢٠٧,٥ مليار جنيه فى الربع المناظر للعام المالى السابق.

قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية :-

بلغ اجمالى الخسائر المحققة فى قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية بالمناطق الاكثر تأثرا (القاهرة الكبرى –مدن القناة – الاسكندرية – العاشر من رمضان) خلال الفترة (٢٨ يناير – ٥ فبراير ٢٠١١) حوالى ٣,٧ مليار جنيه بنسبة ٠,٧% من اجمالى الانتاج السنوى بسعر البيع على مستوى الجمهورية . بلغت نسبة الطاقة العاطلة من هذه المناطق حوالى ٦٠% من اجمالى الطاقة الانتاجية المتاحة خلال تلك الفترة . (١٢)

الخسائر المحققة فى قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية بالمناطق الاكثر تأثرا خلال الفترة(٢٨يناير–٥ فبراير)٢٠١١

البيان	القيمة
اجمالى الخسائر المحققة (مليار جنيه)	٢,٧
نسبة الطاقة العاطلة من اجمالى الطاقة الانتاجية المتاحة (%)	٦٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

بدء تعافى الصناعات التحويلية خلال الربع الثالث من عام المتابعة حيث سجل القطاع نمواً فى حدود ٥,٨% بالمقارنة بالربع المقابل الذى سجل انكماشاً فى الناتج الحقيقى مسجلاً لمعدل نمو سالب بلغ ١١,٤% بعد أن حقق معدل نمو بلغ ٥,٤% فى الربع المقارن من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. وعلى مستوى التسعة شهور الأولى من العام ، لم يحقق الناتج الصناعى أى نمو يذكر نتيجة للتداعيات الاقتصادية الحالية.

تطور معدل نمو الناتج لكل من الصناعات التحويلية خلال الربع الثالث من اعوام المقارنة

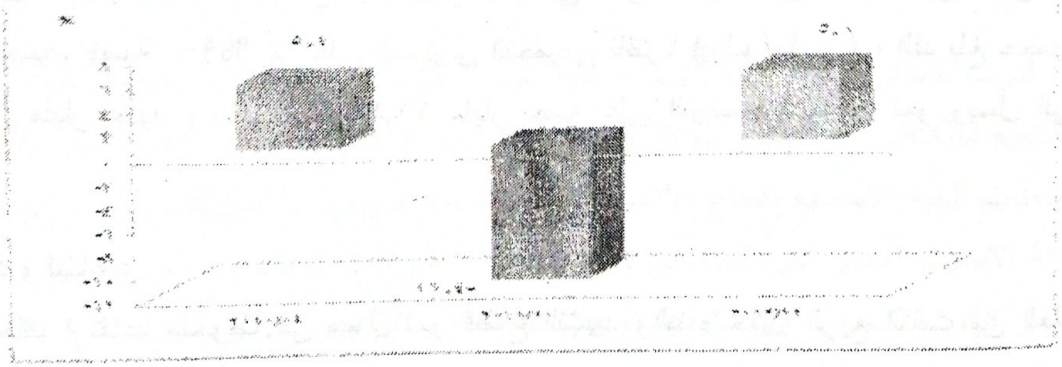

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة

قطاع البترول :

لم تشهد استثمارات قطاع البترول خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٢/١١ أى تغيير عن نظيرتها فى العام الماضى حيث حققت نحو ١,٨ مليار دولار. بينما انخفضت استثمارات الربع

الحالى بحوالى ٣٢٩ مليون دولار مقارنةً بالربع المناظر من عام ٢٠١٠/٠٩ والذى سجلت استثماراته حوالى ٢,١ مليار دولار. أما على مستوى التسعة أشهر الأولى ، فقد تراجعت استثمارات القطاع خلال العام المالى الحالى بنحو ٧,٢% حيث بلغت حوالى ٤,٨ مليار دولار مقابل ٥,١ مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١١/١٠ ، وسجلت انخفاضاً يناهز المليار دولار مقارنةً باستثمارات التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠/٠٩ والتى حققت ٥,٨ مليار دولار.

تطور الاستثمارات في قطاع البترول خلال الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من أعوام المقارنة

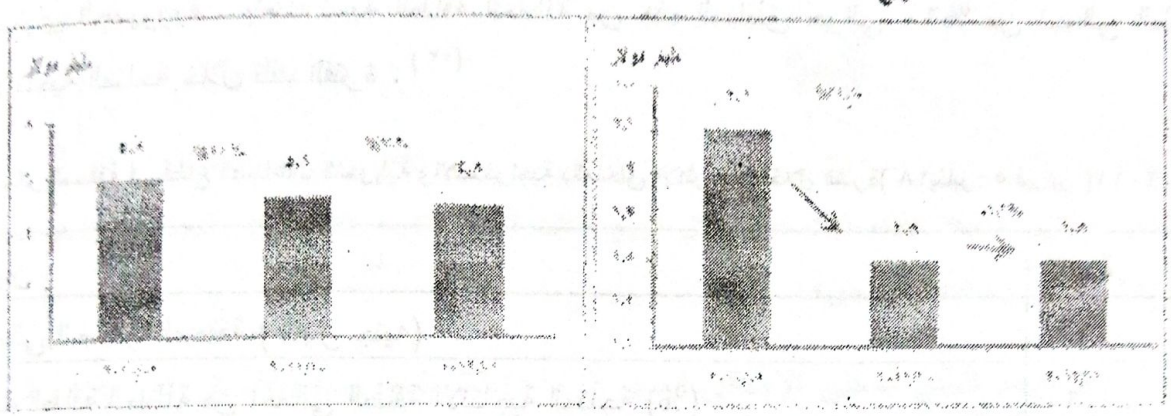

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية

قطاع الكهرباء والطاقة :

تعتبر الطاقة الكهربائية هى الركيزة الأساسية لجميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأى مجتمع ، حيث تقوم عليها جميع المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية ، وكذلك تنمية وتطوير المجتمعات العمرانية الجديدة ومناطق الاستصلاح الزراعى فضلاً عن ارتباطها بشكل مباشر بمعايشة يومية مع كافة أفراد الشعب فى استخداماتهم اليومية والإنارة.

وقد بلغ حجم استثمارات قطاع الكهرباء نحو ٤,٣ مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام المتابعة، مقابل استثمارات بلغت حوالى ٤,٧ مليار جنيه فى الفترة المماثلة من العام السابق ، بتراجع ٤٣٠ مليون جنيه. بنسبة -٩% أما على المستوى التجميعى للفترة (يوليو/مارس) ، فلقد بلغ حجمها حوالى ١٢,٣ مليار جنيه ، مقابل نحو ١١,٣ مليار جنيه على الترتيب ، بمعدل نمو وصل الى ١٠%.

قطاع التشييد والبناء :

يلاحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً فى معدل نمو قطاع التشييد والبناء خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٢/١١ وذلك بما يربو على ١٩,٣ نقطة مئوية حيث بلغ ١٠,٢% خلال الربع الحالى مقارنة بـ-٩,١% خلال الربع المقابل من العام الماضى. بينما تراجع معدل نمو الربع الحالى بحوالى ٤,٥ نقطة مئوية مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٠/٠٩ والذى حقق نمواً قدره ١٤,٧%. وقد شهد معدل النمو خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢/١١ انخفاضاً بما يناهز ثلاث نقاط

مئوية حيث سجل ٢% فى مقابل ٥% خلال الفترة المناظرة من العام الماضى. هذا وقد انخفض معدل نمو التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى بحوالى ١١,٧ نقطة مئوية مقارنةً بالفترة المقابلة من عام ٢٠١٠/٠٩ والتى سجلت نمواً يجاوز ١٣,٧%.

تطور معدلات نمو قطاع التشييد والبناء خلال الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من أعوام المقارنة

الربع الثالث

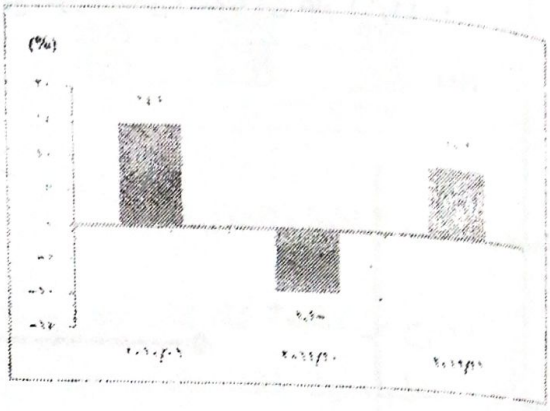

التسعة أشهر الأولى

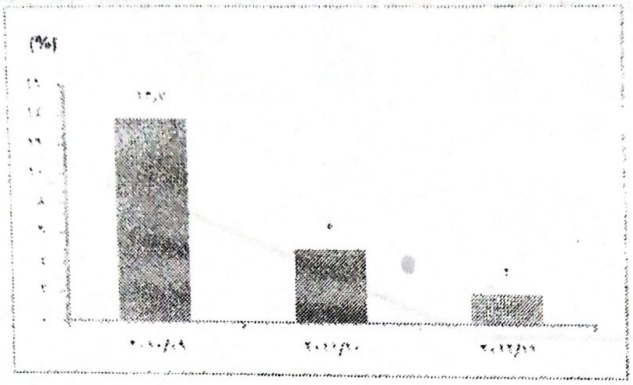

المصدر : تقرير متابعة الأداء الاقتصادى خلال الربع الثالث لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٢/١١ ، وزارة التخطيط

وكما تراجعت استثمارات قطاع التشييد والبناء خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٢/١١ لتبلغ ما يقارب ٤٦١ مليون جنيه مقابل ٨٨٥ مليون جنيه خلال الربع المناظر من العام الماضى وذلك بمعدل انخفاض بلغ نحو ٤٨%. كذلك انخفضت استثمارات الربع الحالى مقارنةً بالربع المقابل من العام المالى ٢٠١٠/٠٩ والذى حقق نحو ١,١٧ مليار جنيه بما يناهز ٧١٢ مليون جنيه. كذلك انخفضت استثمارات القطاع خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٢/١١ حيث سجلت ١,١٩ مليار جنيه مقابل ٤,٥٦ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بمعدل تراجع يناهز ٧٣,٨% كذلك انخفضت استثمارات التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى بحوالى ١,٩ مليار جنيه عن الاستثمارات المنفذة خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٠/٠٩ والتى بلغت حوالى ٣,٠٩ مليار جنيه.

قطاع خدمات الاتصالات والانترنت :

قدرت خسائر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا لتقدير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ٩٠ مليون دولار وذلك خلال فترة انقطاع الخدمة فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير . كما تعرضت البنية الاساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخسائر كبيرة ، ويرجع ذلك الى حالة الانفلات الامنى التى ادت الى تخريب بعض الشركات مشغلة الخدمة وموزعى الكروت برفع اسعار كروت الشحن والذى مثل عبء على المواطنين .(١٣)

وعلى الرغم من ذلك ، حافظ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى بالرغم من الظروف التى يمر بها القطاع شأنه شأن باقى القطاعات فى مصر بعد الأحداث التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى فى الربع الثالث من عام ٢٠١٢/١١ نحو ٢,٩% بالمقارنة مع ٣,١% و ٣,٢% فى الربع

الثالث من عامى ٢٠١١/١٠ و ٢٠١٠/٠٩ على التوالى ، ولم يختلف الوضع كثيراً بالنظر إلى فترة التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢٠/١١ ومقارنتها بذات الفترة من العامين السابقين.

تطور معدل نمو الناتج لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الربع الاول والثانى والثالث من عام ٢٠١٢/١١

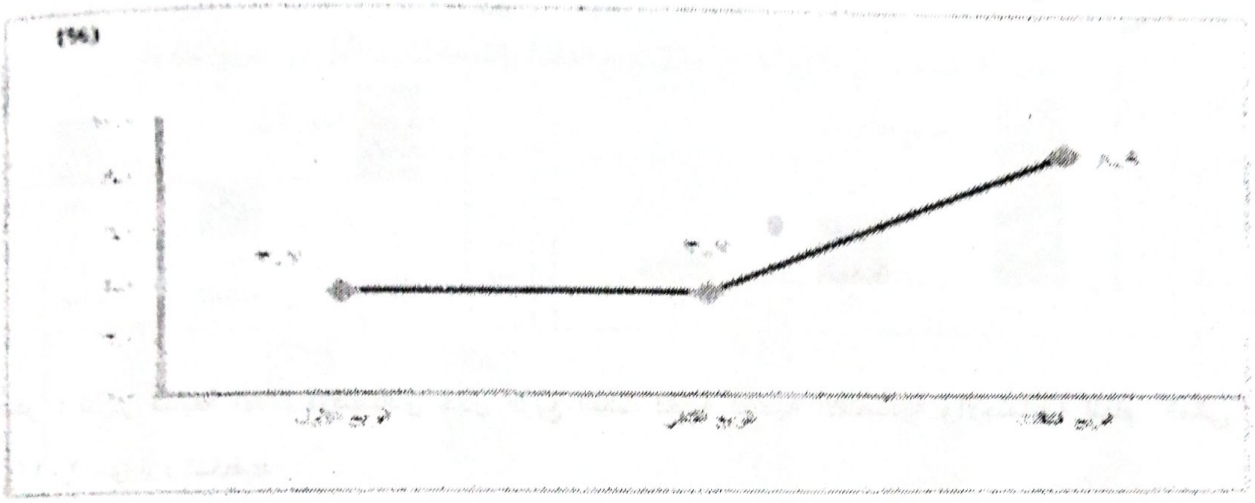

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٠،/٢٠١١

ولقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الربع الثالث من عام ٢٠١٢/١١ ارتفاعاً ملحوظاً ليؤكد على أن القطاع بدأ فى استعادة نشاطه المعهود والخروج من الكبوة الحالية ، والذى يمكن اعتباره انعكاساً لحالة الاستقرار النسبى فى الأوضاع السياسية فى البلاد خلال هذه الفترة ، فقد بلغ معدل نمو ناتج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الربع الثالث من العام المالى نحو ٨,٩% مرتفعاً بذلك بأكثر من ست نقاط مئوية عن الربع المناظر من العام السابق ٢٠١١/١٠ (٢,٨%) ، وذلك بعد أن حقق ناتج القطاع نمواً ناهز ١١,٣% فى الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٠٩. أما على مستوى التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢/١١ فقد بلغ معدل نمو الناتج للقطاع نحو ٥,٣% مقابل ٨,٢% خلال ذات الفترة من عام ٢٠١١/١٠ ونحو ١٢,٢% فى الفترة المناظرة من عام ٢٠١٠/٠٩.

قطاع قناة السويس :

شهد الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٢/١١ ارتفاعاً فى ناتج قناة السويس حيث حقق ٧ مليار جنيه مقابل ٦,٧٦ مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ ٣,٦% بينما زاد ناتج الربع الحالى بما يقارب المليار جنيه عند مقارنته بناتج الربع الثالث من العام ٢٠١٠/٠٩. وبالمثل ، ارتفع ناتج القناة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى بنسبة ٦,١% ليبلغ ٢٢,٣١ مليار جنيه مقارنةً بناتج الفترة المناظرة من العام ٢٠١١/١٠ الذى وصل إلى ما يجاوز ٢١ مليار جنيه. وأيضاً زاد ناتج التسعة أشهر من عام المتابعة الحالى بنحو ٣,٣٧ مليار جنيه مقارنةً بالفترة المماثلة من العام ٢٠١٠/٠٩.

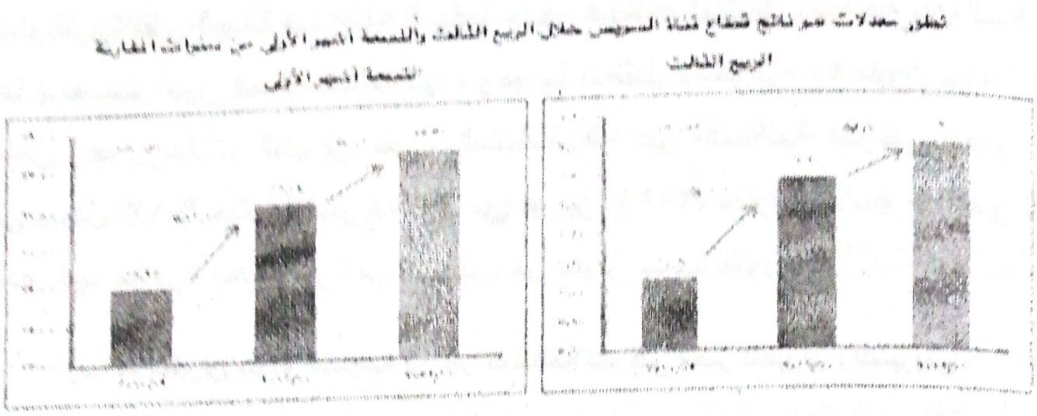

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى

يتضح من متابعة أداء قناة السويس خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٢/١١ ، أن هناك نمواً فى نشاطها،حيث بلغت عائداتها خلال شهر يونيو ٢٠١٢ حوالى ٤١٥,٩ مليون دولار امريكى ، منخفضة بحوالى ٦,٦% عن مستواها خلال الشهر المناظر من العام السابق .(١٤)

قطاع السياحة والطيران:

يتمتع قطاع السياحة بعدة خصائص أهمها أنه قطاع كثيف الاستخدام لعنصر العمل، حيث يوظف أعدادا كبيرة من العاملين في سوق العمل المصري، وخصوصا من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما يعني أن تراجع قطاع السياحة سوف يحدث خسائر متعددة في الدخل والتوظف في الاقتصادي المصري.

يعد قطاع السياحة من اكثر القطاعات تأثرا بتداعيات ثورة ٢٥ يناير حيث انها من الانشطة بالغة التقلب اثر وقوع اى حدث من شأنه تهديد امن وسلامة الزائرين . حيث تراجع فى اعداد الزائرين بنسبة ١٣,٣ % ليصل الى ١١,٩ مليون زائر خلال عام ٢٠١١/١٠ مقابل ١٣,٨ مليون زائر خلال عام ٢٠١٠/٠٩. وكانت نسبة الانخفاض فى اعداد الليالى السياحية ٨,٧%خلال عام ٢٠١١/١٠ مقارنة بعام ٢٠١٠/٠٩ ، وكما انخفضت قيمة الايرادات السياحية لتصل الى ١٠,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١١/١٠ مقابل ١١,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٠/٠٩

تقدير الخسائر المحققة فى قطاع السياحة خلال الفترة (٢٨ يناير – ٥فبراير)٢٠١١

البيان	القيمة
عدد السائحين الذين غادروا مصر خلال الاسبوع الاخير من يناير (الف سائح)	٢١٠
اجمالى الخسائر فى الانفاق السياحى خلال الاسبوع الاخير من يناير(مليون دولار)	١٧٨
اجمالى الخسائر نتيجة لإلغاء حجوزات شهر فبراير(مليون دولار)	٨٢٥
قيمة الانخفاض فى اجور العاملين الدائمين(مليون جنيه)	٧٠

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

أثرت الثورة على العمالة فى قطاع السياحة نتيجة استغناء المنشآت السياحية عن العمالة المؤقتة بها ، وكما إنخفضت أجور العمالة الدائمة بها ، وهو ما تم تقديره بحوالى ٧٠ مليون جنيه ، بالاضافة إلى انخفاض عدد رحلات الطيران سواء المنتظمة او غير المنتظمة لشركتى مصر للطيران واكسبريس بمعدل ٧٣% خلال الاسبوع الاول من فبراير ٢٠١١، مقارنة بالاسبوع الاخير من يناير ٢٠١١والذى شهد مغادرة اعداد كبيرة من الاجانب من مصر بسبب الثورة .(١٦)

رحلات الطيران سواء المنتظمة او غير المنتظمة لشركتى مصر للطيران واكسبريس

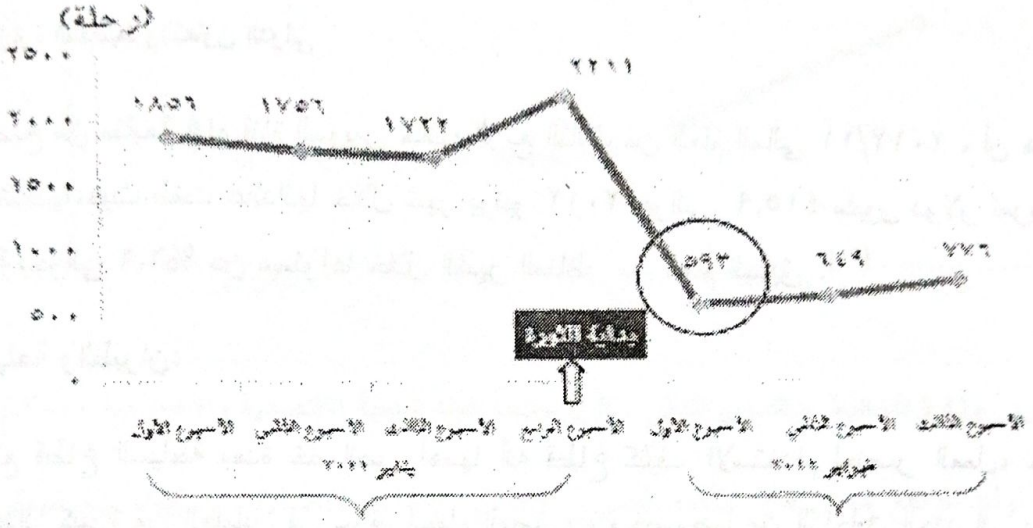

المصدر : وزارة الطيران المدنى

باستقراء التطور الشهرى للحركة السياحية الوافدة خلال الفترة (يوليو/مارس) من عام ٢٠١٢/١١ مقارنةً بنظيرتها من العام السابق ، يتضح تراجعها فى النصف الأول من العام مع اتجاهها للتحسن خلال شهرى فبراير ومارس ، وعلى مستوى عام المتابعة ، حدث تذبذب ، حيث اتجهت أعداد السائحين للزيادة حتى شهر نوفمبر ، ثم تراجعت مرة أخرى ، ثم عاودت الارتفاع فى شهر مارس ، ويظهر هذا التذبذب بوضوح أكبر فى أعداد الليالى والسياحة والإيرادات ، حيث ترتفع فى شهر وتنخفض فى شهر آخر.

وبالرغم من هذا التحسن الحادث فى الربع الثالث من عام ٢٠١٢/١١ إلا أنه لم ينعكس على فترة التسعة شهور الأولى ولذلك نتيجة لتراجع الحركة خلال الربعين الأول والثانى من العام بمعدلات بلغت نحو ٢٤% و ٢٩,٢% بالنسبة لعدد الزائرين ، وحوالى ١٢,٩% و ١٢,٤% بالنسبة لأعداد الليالى السياحية ، ونحو ٢٦% و ٢٨,٣% بالنسبة للإيرادات السياحية على الترتيب.

وتشير المؤشرات إلى أنه من المتوقع أن يحقق القطاع السياحى عام ٢٠١٢ أكثر من ١٤ مليون سائح ، وعائدات تفوق ١٢,٥ مليار دولار ، لتعود إلى مستوى ٢٠١٠ ، وذلك فى ضوء نتائج الفترة (يناير/ مارس) والذى وصل عدد السياح فيها إلى حوالى ٢,٥ مليون سائح بنمو ٣٢% عن الفترة المناظرة من العام السابق.(١٧)

ولكن الأمر المطمئن هو أن القطاع قد تعرض فيما مضي للعديد من الصدمات الناجمة عن الاعتداءات على السائحين مثل مذبحة الأقصر وتفجيرات شرم الشيخ، غير أن القطاع استعاد نشاطه مرة أخرى، ومن ثم فإنه من المؤكد أن قطاع السياحة سيستعيد حيويته مرة أخرى بعد أن أصيب بالشلل التام حاليا، غير أن استعادة النشاط في قطاع السياحة ربما تتطلب وقتا، ولكنه ، سيعود مع عودة الأمن إلى الشارع المصري .

البورصة :

حدث تدفق للاستثمار للخارج بلغ نحو ٠,٨٦ مليار دولار خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٢/١١ وتحول لاستثمار موجب (تدفق للداخل) خلال الربع الثالث من عام المتابعة ، حيث بلغ نحو ٦٣٥,٨ مليون دولار ، هذا مقابل ١٦٣,٦ مليون دولار استثمار سالب فى الربع المناظر من العام السابق بزيادة تقارب خمسة أضعاف ، وهذا يعكس تحسن فى تدفق الاستثمارات.

والشكل التالى يوضح تطور ، مؤشرات البورصة الثلاث EGX100,70,30 ومؤشر داو جونز مصر والمؤشر العام للسوق ، ومنهم يتبين حدوث تحسن فى شهر فبراير ولكن مع تراجع فى شهر مارس ، حيث أغلقت مؤشرات EGX الثلاثة عند ٥٠١٨,٦ و ٤٥٣ و ٧٩١,٥ نقطة على الترتيب بتغير مطلق ٣٩% و ٩% و ٢٣% على التوالى (شهر مارس عن شهر يوليه). ولقد عوضت البورصة جزءاً من خسائرها التى حققتها فى عام ٢٠١١ والتى أفقدتها نحو ٥٠% من قيمة مؤشرها الرئيسى. وعلى الرغم من هبوط المؤشر العام لسوق المال ليصل الى ٣١٢,٣ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ مقابل ١٥٠٣,٥ نقاط خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ محققا انخفاض قدره ١١٩١,٢ نقطة ، الا انه عاود مرة ثانية الارتفاع خلال شهر يناير ٢٠١٢ ليصل لنحو ٥٦٧,٤ نقطة.

تطور المؤشر العام للسوق ومؤشرات داو جونز مصر EGX100,70,30 خلال الفترة (يوليو ٢٠١١- مارس٢٠١٢)

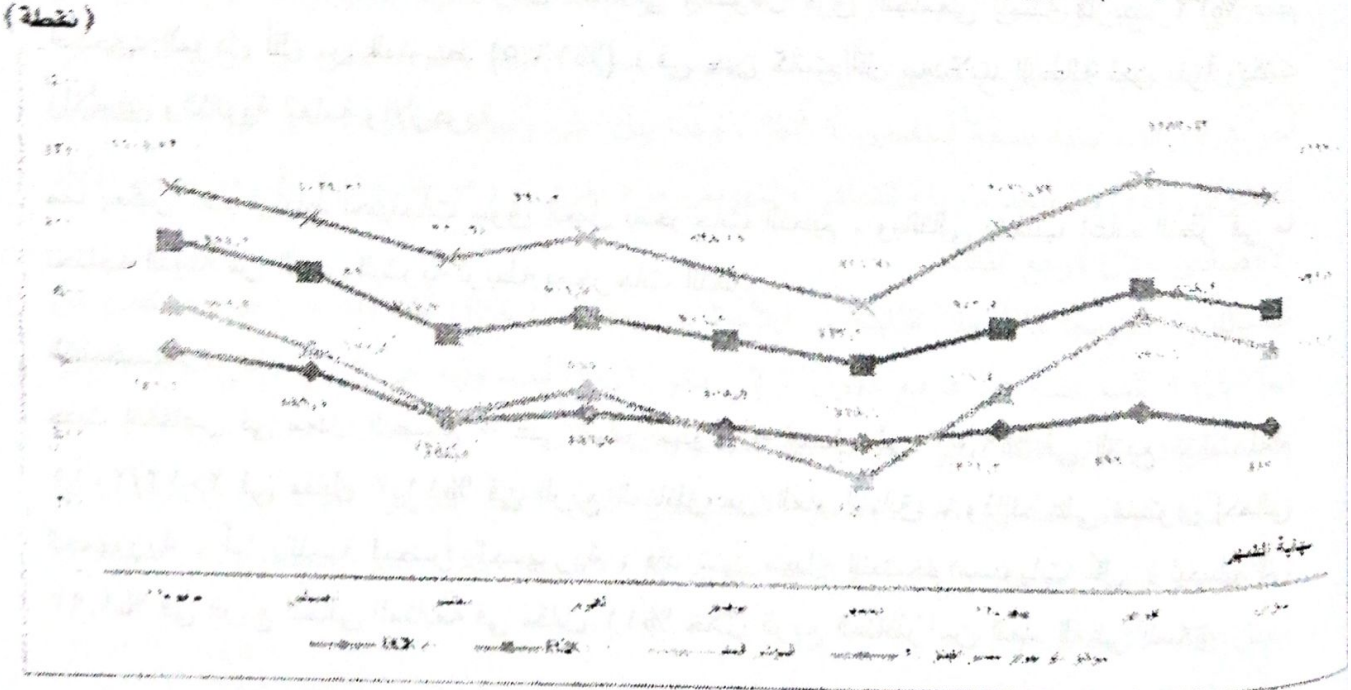

المصدر : البنك المركزى المصرى- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية – مجلس الوزراء

مما يشير الى ان هبوط المؤشر خلال الفترة السابقة هو هبوط مؤقت بسبب عدم الاستقرار فى البلاد ، وأنه بمجرد شعور المستثمرين بالاستقرار ، عاود المؤشر الارتفاع مرة اخرى .(١٨)

التشغيل والبطالة :

وفقاً لبيانات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بلغ حجم المشتغلين نحو ٢٣,٥ مليون مشتغل ، والمتعطلين ما يقارب ٣,٤ مليون متعطل ، بإجمالى قوة عاملة بلغت نحو ٢٦,٨ مليون فرد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/١١، وبالمقارنة بالربع المماثل من العام السابق ، يتبين زيادتها بشكل طفيف للغاية ، حيث لم تتعد الزيادة نحو ٠,٢٥ مليون فرد لكل منها على الترتيب بإجمالى ٠,٥ مليون فرد. ولقد استأثر قطاع الزراعة بالشطر الأكبر من المشتغلين خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/١١.

هذا وقد بلغ معدل البطالة نحو ١٢,٦% و١٢,٤% و١١,٩% على الترتيب ، وتركز الشطر الأكبر من البطالة فى الإناث عن الذكور (٢٣,٨% مقابل ٩,٣% على الترتيب)، وهذا الفارق الكبير يدل على تهميش كبير للإناث فى سوق العمل وعدم استيعابهن فى سوق العمل بالشكل الذى يعكس نسبتهن الحقيقية فى المجتمع.

وتشير بيانات البطالة طبقاً للتوزيع الجغرافى استقرارها بشكل أكبر فى المحافظات الحضرية عن الريفية، حيث بلغت فى حضر محافظات الحدود ١٧,٥% و ١٥,٣% لحضر الوجه البحرى و١٤,١% لحضر الوجه القبلى ، مقابل معدلات بطالة أقل فى المحافظات الريفية (١٦,٢% و ١٠,٦% و ٩,٣% على الترتيب).

ولقد استحوذ أصحاب المؤهلات المتوسطة الفنية على نصيب أكبر من البطالة ، حيث بلغت نسبة البطالة ٣٧% ، تلاها أصحاب المؤهل الجامعى والمؤهل فوق الجامعى بنسبة قاربت ٣٢% ، ثم أصحاب المؤهل أقل من المتوسط (١٦,٥%) ، فى حين كانت أقل معدلات البطالة لمن يقرأ ويكتب وللأميين والثانوية العامة والأزهرية.

مما يعكس عدم ارتباط احتياجات سوق العمل بمخرجات التعليم ، وبالتالى يتطلب إعادة النظر فى ما تحتاجه الدولة من القوى البشرية لربطه بمخرجات التعليم.

التضخـــــم :

حدث إنخفاض فى معدل التضخم – على أساس سنوى – ليصل إلى ٩,٥٣% فى الربع الثالث لعام ٢٠١٢/٢٠١١ فى مقابل ١١,٢% فى الربع المناظر من العام السابق ، وذلك على مستوى إجمالى الجمهورية ، أما بالنسبة لحضر الجمهورية ، فقد شهد معدل التضخم مستويات أقل ، ليصل إلى ٨,٩٣% فى الربع الحالى للمتابعة فى مقابل ١١% خلال الربع المناظر من العام المالى السابق.

تطور معدلات التضخم على اساس سنوى خلال الفترة يوليو/مارس من عامى ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١١/٢٠١٢

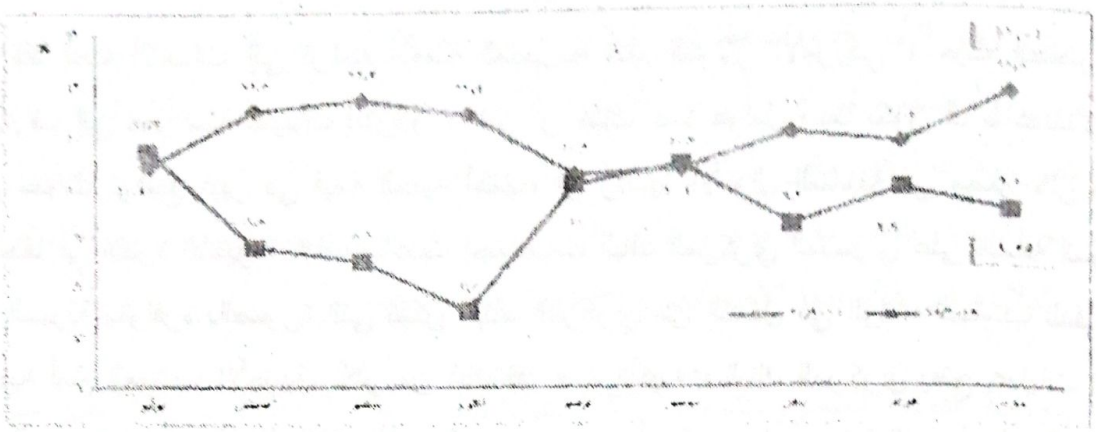

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

وقد انخفض معدل التضخم ليصل إلى ٩,٣٩% خلال التسعة شهور الأولى لعام ٢٠١١/٢٠١٢ بالنسبة لإجمالى الجمهورية.

مستويات المعيشة:-

وصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية إلى نحو ١٨ ألف جنيه خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/١١ بزيادة بلغت نحو ١٢% عن الربع الثالث من العام السابق. وبمقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول والثانى والثالث فى عام ٢٠١٢/١١ يلاحظ أن هناك تراجع ملحوظ فى قيمة المتوسط خلال الفترة ، وهذا التراجع هو انعكاس طبيعى للتدهور الذى تعرض له الاقتصاد المصرى بعد الثورة نتيجة انخفاض الاستثمار وتراجع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض أداء العديد من القطاعات الاقتصادية مثل السياحة.

كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية الى نحو ١٩,٨ ألف جنيه فى الربع الأول من عام ٢٠١٢/١١ – وهو الربع المناظر للفترة (يوليو/ سبتمبر) – إلى نحو ١٨,٥ ألف جنيه فى الربع الثانى ، أى أنه انخفض بنسبة ٦,٣% ، ثم انخفض فى الربع الثالث إلى نحو ١٧,٨ ألف جنيه بنسبة انخفاض ٣,٩% ، وهذا يدل على وجود تحسن تدريجى فى أداء الاقتصاد المصرى والذى بدأ يتخذ طريقة للتعافى والنهوض مرة أخرى ، وهو ما تعكسه باقى مؤشرات الأداء الاقتصادى خلال الربع الثالث.

أما بالنسبة للمتوسط بالأسعار الثابتة ، فيلاحظ تراجعه أيضاً خلال هذه الفترة ، حيث إنخفض من نحو ١١,٤ ألف جنيه فى الربع الأول ، إلى نحو ١١,٢ ألف جنيه فى الربع الثانى ، ثم واصل الانخفاض فى الربع الثالث إلى نحو ١٠,٧ ألف جنيه.

ولقد شهد الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين الذى اعلنه الجهاز المركزى للتعبية العامة والاحصاء فى ١٠سبتمبر ٢٠١٢ ارتفاعا شهريا قدره١,١٧% خلال شهر اغسطس ٢٠١٢ مقابل معدل ٠,٣٨% خلال يوليه . (١٩)

تراجع الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية:-

فقد أدت الأحداث إلى تراجع العملة المصرية أمام الدولار الأمريكي ، حيث انخفض معدل الصرف إلى نحو ستة جنيهات للدولار ، غير أن هناك عدة عوامل ربما تكون قد ساعدت فى الحد من حدوث تراجع كبير في قيمة الجنيه أهمها، أن رصيد الأموال الساخنة في مصر كان قد شهد تراجعا في الفترة الأخيرة، كذلك ساعدت احتياطيات البنك المركزي المصري على طمأنة السوق من أن السيولة متوافرة بالصورة التي تمكن البنك المركزي من التدخل في الوقت المناسب للدفاع عن الجنيه أمام العملات الأجنبية. أكثر من ذلك فقد أدت تأكيدات البنك المركزي بفتح عمليات التحويل من الجنيه المصري إلى العملات الأجنبية، وعدم وجود أية قيود على عملية التحويل إلى الخارج إلى طمأنة المتعاملين في السوق .

تطور سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الامريكى خلال الفترة (٢يناير – ٢٧ فبراير)٢٠١١

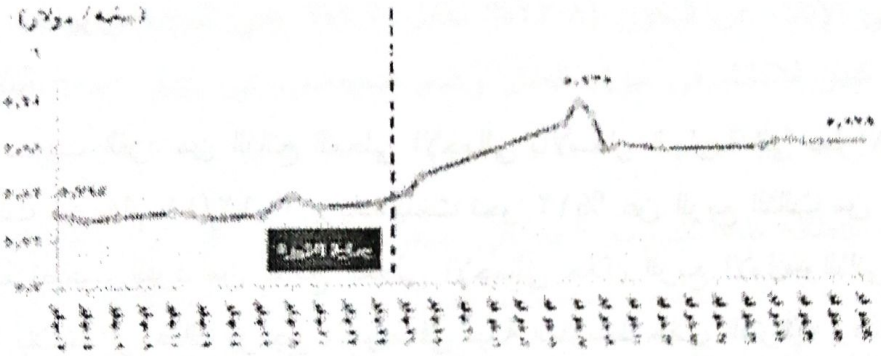

المصدر : البنك المركزى المصرى

الموازنة العامة للدولة :

تعرضت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١/١٠ الى تطورات سلبية فى ظل الظروف الراهنة وتجسدت فى ارتفاع عجز الموازنة عن المستوى المقدر عند صياغة الموازنة ، من نحو ٧,٨% من الناتج المحلى الاجمالى الى نحو ٩,٢% حاليا . (٢٠)

ولقد اظهرت المؤشرات المبدئية للحساب الختامي لموازنة (٢٠١٢/١١)، تحقيق عجز كلي بلغ نحو ١٧٠ مليار جنيه بنسبة ١١% من الناتج المحلى الإجمالي. وقد كان المقدر ، ألا يزيد قيمة العجز عن ١٣٤ مليار جنيه بما يمثل ٨,٦% من الناتج المحلى الإجمالي، ليمثل الواقع الجديد زيادة بنحو ٣٦ مليار جنيه عما كان مقدراً. فيما أرجعت وزارة المالية أسباب ارتفاع عجز الموازنة إلى الزيادة الكبيرة في بند الأجور الذي بلغ نحو ١٢٢ مليار جنيه، بينما كان مستهدف ١١٠ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٢ مليار جنيه.

كما أرجعت الوزارة الانخفاض إلى تأثر موارد الدولة سلباً من تراجع إيرادتها من فوائض البترول نتيجة زيادة المتطلبات النقدية اللازمة لاستيراد المواد البترولية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية

للمنتجات البترولية، حيث اضطرت الخزانة العامة إلى توفير ٥ مليارات دولار تعادل نحو ٣٠ مليار جنيه مصري، وهو الأمر الذي ضغط ليس فقط على موازنة الدولة وإنما على احتياطي مصر من النقد الاجنبي. وأوضحت الوزارة أن من الأسباب الأخرى انخفاض الموارد العامة للدولة خاصة الموارد الضريبية عما كان مقدراً لها بنحو ٢٥ مليار جنيه، وذلك نتيجة توقف النشاط الاستثماري والابتعاد عن السوق المصرية وخروج غالبية الاستثمارات الاجنبية بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمني في البلاد والتي فاقم منها الاضرابات والاعتصامات العمالية.

وتتضمن موازنة الدولة، المصروفات نحو ٥٣٣ مليار جنيه منها ١٣٦ مليار جنيه للأجور بنسبة ٢٥% و١٤٦ مليار جنيه للدعم والمعاشات وغيرها بنسبة ٢٧%، و١٣٣ مليار جنيه لفوائد الدين العام بنسبة ٢٥%. فيما تقدر الموارد بنحو ٣٩٣ مليار جنيه، منها ٢٦٧ مليار جنيه موارد ضريبية و١٢٦ مليار جنيه للإيرادات غير الضريبية، ومن ثم فإن موارد الدولة لا تغطي سوى نحو ٧٤% من مصروفاتها، وهذا في ظل افتراض إمكانية تحقيق هذه الموارد.

االدين العام :

تزايد معدل نمو العام المحلي والخارجي وذلك لمواجهة عمليات إعادة إصلاح البنية التحتية، وتكلفة معالجة الدمار الذي لحق بالممتلكات العامة، وكذلك التعويضات عن الخسائر التي لحقت بالممتلكات الخاصة، فضلا عن تكلفة القرارات المتوقعة لرفع مستوى رفاهية السكان، بصفة خاصة بالنسبة لرفع الأجور. ولقد بلغت نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى ١٤,٧% فى نهاية الربع الاول من عام ٢٠١١/١٠ و كذلك بلغت نسبة خدمة الدين الخارجى – اى نسبة مدفوعات وفوائد وأقساط الدين الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات – نحو ٧% ، ويلاحظ أن هذه النسبة وأصل الدين فى الحدود الآمنة .

أما إجمالى الدين المحلى فقد تجاوز حاجز التريليون جنيه لأول مرة، ليصل إلى ١٠٠١,٩ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس الماضى، منه ٧٧,٧% مستحق على الحكومة، و٦,٨% على الهيئات العامة الاقتصادية و١٥,٥% على بنك الاستثمار القومى، مقارنة بـ ٩٦٢,٣ مليار جنيه وهو حجم الدين المحلى قبل ثورة ٢٥ يناير، وذلك فى نهاية شهر ديسمبر الماضى، وفقاً لتقرير البنك المركزى المصرى.

ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية :

ارتفع العجز فى الميزان التجارى ليصل الى ٧,٩٣ مليار دولار فى الربع الثالث لعام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٦,١٩ مليار دولار فى الربع المناظر من العام المالى السابق . اى بنسبة زيادة قدرها زيادة قدرها حوالى ٢٨% كما ارتفع العجز فى الميزان التجارى ليصل الى ٢٣,٥٣ مليار دولار فى التسعة أشهر الاولى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٢٠,٦٧ مليار دولار فى الفترة المناظرة من العام السابق ، اى بنسبة زيادة قدرها ١٣,٨%.

تطور العجز فى الميزان التجارى فى الربع الثالث والتسعة أشهر الاولى من عامى ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١١/٢٠١٢

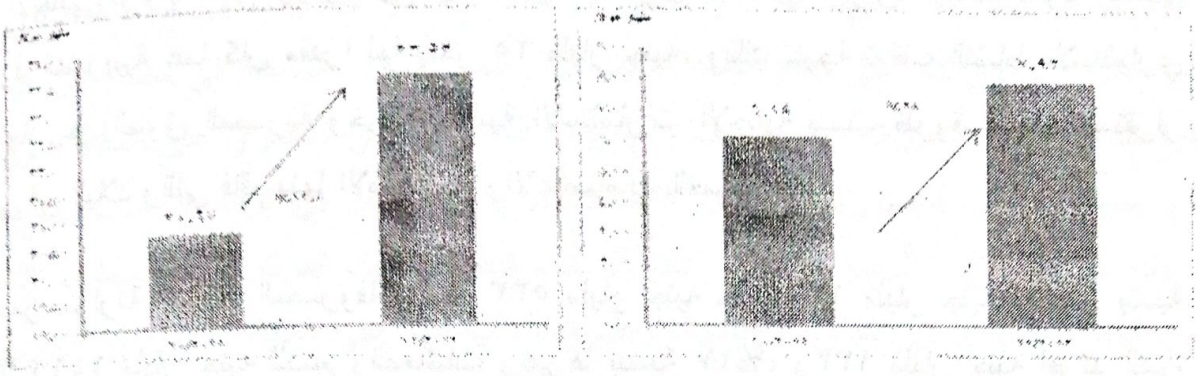

المصدر : البنك المركزى المصرى

أما بالنسبة للعمليات الرأسمالية فإن أكبر التغيرات السلبية هى نقص الاستثمار الاجنبى المباشر . ويرجع هذا الى الثورة وعدم تيقن المستثمر الاجنبى من التطورات المتوقعة (ولكن فى المقابل يتوقع ان تحصل مصر على معونات اقتصادية فى شكل منح تعوض من هذا النقص) .

ومما لاشك فيه أن هذه التطورات إنعكست أساسا على احتياطيات مصر الدولية التى انخفضت من ٣٦ مليار دولار فى يناير ٢٠١١ الى ٢٨مليار دولار فى ابريل من نفس العام. ومن المعلوم ان الاحتياطيات الدولية الآمنة هى التى تغطى مايعادل واردات ٦ شهور . فإذا قدرنا واردات مصر لعام ٢٠١١/١٠ بنحو ٤٨ مليار دولار فإن الاحتياطيات الآمنة تساوى ٢٤ مليار دولار ، ومن الجدير بالذكر ان الاحتياطيات الدولية من العملات الاجنبية لمصر فى النصف الثانى من ثمانينات القرن الماضى لم يتجاوز واردات شهرين ، وكان الدين الخارجى يفوق مستواه الحالى كرقم مطلق .وبالتالى فإن وضع مصر بالنسبة للعملة الاجنبية ليس سيئا بالدرجة التى يروج لها البعض .[٢١]

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية لوضع الاقتصاد المصرى بعد ٢٥ يناير

يوجد عدة سيناريوهات لوضع الاقتصاد المصرى بعد الثورة تعتمد على وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية طويلة الاجل . يكون محركها الاساسى تلك الروح التى انبثقت من ثورة ٢٥ يناير ، و تعتمد هذه الاستراتجية على تحليل شامل لإمكانيات الدولة الاقتصادية وكيفية استغلالها أفضل استغلال ممكن من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادى ورفع متوسط نصيب الفرد من الدخل ومستوى معيشته

اولا : السيناريو المتشائم للاقتصاد المصرى بعد الثورة:-

يقوم هذا السيناريو على افتراض ان معدل النمو السكانى فى مصر سيظل مرتفعا ويدور حول ٢,٥% كمتوسط للمناطق الحضرية والريفية معا . وسوف تشهد مصر زيادة فى سكانها تبلغ مليونا كل عام وهذا يعنى ان عدد سكان مصر يمكن ان يتعدى ١٠٠مليون نسمة عام ٢٠٢٥. بالإضافة لذلك يفترض هذا السيناريو أنه سيكون هناك عودة ليست بالقليلة للمصريين العاملين بالخارج (وخاصة العائدون من ليبيا وبعض دول الخليج العربى) ، فى ذات الوقت لن تستطيع مصر تحقيق مشروعات للتوسع الافقى فى أراضيها نظرا لارتفاع التكلفة . وسوف تنخفض حصة مصر من مياه النيل نتيجة لوجود ازمات بين دول حوض النيل . وستتحول مصر الى دولة مستوردة للبترول مما يلقى بإعباء إضافية على ميزانها التجارى ، وسيكون مناخ الاقتصادى العالمى غير ملائم لتحفيز الاستثمارت الجديدة لمصر.

فيما يلى نعرض لهذا السيناريو للاقتصاد المصرى بعد الثورة الذى يتوقع خلال فترة عدم التأكد فى مقدرة الاقتصاد المصرى (٢٠١١-٢٠١٢)

هذه الفترة تعكس الأجل القصير و التى يمكن تعريفها اقتصاديا بأنها فترة من القصر بحيث لا يستطيع فيها الاقتصاد إحداث أية تغييرات فى طاقته الانتاجية من خلال عمليات التجديد والاحلال للاصول الانتاجية فى المجتمع . وانما يعتمد فى زيادة الطاقة الانتاجية على الاستخدام الامثل والكفء للموارد الانتاجية المتاحة .

ومن المتوقع استمرار حالة الركود التضخمى التى تتمثل فى :-

- انخفاض الطاقات الانتاجية المستغلة، إذ تأثرت جميع القطاعات تقريبا بما حدث، ومازال هناك قدر كبير من الشلل يعوق عودة دورة الحياة الاقتصادية الطبيعية، ويمثل انعدام الأمن أحد المعوقات الرئيسية بالإضافة الى تزايد الاضرابات والاعتصامات العمالية أمام استعادة دوران عجلة الإنتاج وانتظام المعاملات الاقتصادية. وقد تدهور معدل الناتج فى معظم قطاعات الاقتصاد بنسب متفاوتة (حوالى ٤٠% بالنسبة لاجمالى القطاعات) ، فبلغت هذه

النسبة ٦٠% بالنسبة لقطاع الصناعات بينما بلغت هذه النسبة اقصاها فى قطاع التشييد والبناء

- ارتفاع معدلى البطالة التضخم الى ١١,٩% ، ١٢% على الترتيب
- ارتفاع عدد الافلاسات
- توقع مزيد من التضخم بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصرى

وقد قام معهد التخطيط القومى بتقدير جملة الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى منذ ٢٥ يناير الى ٥ مايو بنحو ٧٠ مليار جنيه تشمل قطاعات الصناعات التمويلية والسياحية والتشييد والبناء وعائدات قناة السويس وبعض القطاعات الأخرى، ولاتتضمن هذه الارقام الخسائر التى تعرضت لها الاسهم المتداولة فى البورصة المصرية . ولاشك فى أن الحالة الاقتصادية بعد الثورة وطبقا لهذا السيناريو يمكن ان تكون تكلفتها عالية فى دولة تعد من اكبر دول الشرق الاوسط تعدادا للسكان.

السيناريو المتفائل للاقتصاد المصرى بعد الثورة

مما لا شك فيه أن الاقتصاد المصرى يتسم بالمرونة والتنوع وهما عاملان رئيسيان فى صمود وثبات الاقتصاد فى اية دولة ، فمصر مرت بأزمات وحروب، وخرج الاقتصاد منها قويا ومعافى.

فطبقا لمؤشر هيرتيدج فاونديشن The Heritage Foundation لعام ٢٠١٢ ، ان مصر حققت تحسنا ملحوظا فى مؤشر التحرر من الفساد المالى والإدارى مضيفة لرصيدها ثلاث نقاط فى ذلك المؤشر لتصل الى ٣١ نقطة مقارنة بـــ ٢٨ نقطة نهاية العام الماضى بارتفع ١١% ، كذلك حدث تحسن فى مؤشر حرية السياسات النقدية فى مصر ليصل الى ٦٢,٣ نقطة. بالاضافة الى تحسن مؤشر حرية السياسات المالية ليصل الى ٨٩,٧ نقطة بارتفاع طفيف عن رصيدها نهاية العام الماضى البالغ ٨٩,٦ نقطة .واستكملت مؤشرات الاقتصاد المصرى تحسنها ،حيث ارتفع مؤشر حرية العمل ليصل الى ٥٣,٧ نقطة ، بينما حافظت مؤشرات حرية التجارة وحرية الاستثمارات على رصيدها مقارنة بالعام الماضى.(٢١)

ويقوم هذا السيناريو على تقدير لمعدل النمو السكانى فى مصر يقترب من نظيره فى الدول المتقدمة حيث يصل الى نحو ١,٥% سنويا مع استقرار فى عدد السكان بما يناهز ٩٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ . كما يتوقع عودة العقول المصرية المهاجرة الى الخارج للاستقرار والعمل فى مصر ، وسيكون هناك مشروعات تهدف الى توسيع وادى النيل من خلال مشروعات أفقية على سبيل المثال مشروع ممر التنمية للدكتور فاروق الباز . وستتسم الامدادات المائية الى مصر بالاستقرار مع وجود اتفاق سياسى بين دول حوض النيل وكذلك مع عودة الثقة بين جنوب وشمال السودان . وستحقق مصر اكتشافات بترولية جديدة مما يوفر لها حالة من الاكتفاء الذاتى فى مجال الطاقة .(٢٢)

ويعتمد نجاح هذا السيناريو على إمكانية وجود نظام تعليمى جاد يرتبط بسوق العمل ، وسوف تقدم مصر شريحة أخرى هم أصحاب الياقات الزرقاء الذين يجمعون بين الخبر ة النظرية والحرفية المهنية وربما يتضاءل دور أصحاب الياقات البيضاء او على الأقل من الناحية العددية لتفسح الطريق أمام أجيال مدربين ومؤهلين من أجل ضمان التقدم الاقتصادى لمصر وليس من أجل أن يكونوا عائقا امامه.(٢٣)

وفى كل الاحوال فان مصر مع ضمان إنطلاقة إقتصادها خلال الأجل المتوسط (٢٠١٢-٢٠١٦) وانتقالها الى ان تصبح قوة إقتصادية عظمى فى العالم العربى عام ٢٠٢٠ يمكن أن يمثل محطة مثالية للاستثمارات الاجنبية التى تبحث عن أنظمة مستقرة ماليا . وتواجه المصريين خلال المرحلة القادمة العديد من التحديات وهى إقامة مجتمع ديمقراطى حقيقى ، وتحقيق نهضة حقيقية فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، وكذلك تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية ، واستكمال بناء مؤسسات الدولة.

ولاشك ان الاقتصاد المصرى فى حالة انصهار وسيولة تامة وإعادة تشكيل وهذه الحالة وان كانت تنطوى على عملية شاقة بالغة الصعوبة ولها ثمنها الباهظ وأخطاؤها الفادحة بل وإعراضها المرضية إلا انها فى مجملها صحية ومطمئنة فى النهاية ولن تخرج مصر منها الا وهى مخلوق جديد

ولتحقيق السيناريو المتفائل يلزم تحقيق التالى:-

١- **إستعادة الامن والامان** : لوجود إرتباط بين الاستقرار الاقتصادى والاستقرار الامنى ، فالحفاظ على الاستثمارات الحالية وجذب المزيد منها فى المستقبل يعتمد على وجود طمأنينة للمستثمرين فى الحفاظ على إستثماراتهم من النهب والسرقة

٢- **تحقيق العدالة الاجتماعية** : ان الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات والتوقف عن الانتاج تنبع جميعها من الشعور بالظلم وعدم العدالة . اذ توجد قيادات قليلة العدد تحصل على دخول ومزايا مغالى فيها، فى حين أن الأغلبية التى يقوم على أكتافها العمل والانتاج لاتنال إلا القليل . أى أن هناك خلل جوهرى فى توزيع الدخول ، وتتطلب اعتبارات النمو مع العدالة تصحيح هذا الخلل بوضع حد ادنى للأجور (ألا يقل هذا الحد عن خط الفقر فى الدولة ، ضرورة ربط هذا المستوى بتحقيق أهداف أخرى مثل تشجيع الشباب و رفع الانتاجية وتخفيف من حدة الفقر واقلال من عدم العدالة فى توزيع الدخل) وحد اقصى للاجور. وحتى نتفادى تغذية التضخم من خلال زيادة الاجور، فليزم ربط الاجور بالاسعار من ناحية والأجور بالإنتاجية من ناحية اخرى

٣ - **اعادة هيكلة منظومة الدعم والتركيز على جانب العرض و حل مشكلة التوزيع** . حيث يعتبر الإنفاق الاجتماعي وسيلة الحكومة لكسر الفجوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، لذا لابد من فتح النقاش حول الدعم والتركيز على الفئات المستهدفة، حيث يمثل الدعم باعتباره جزءاً من هذا الإنفاق أكثر من ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، لكن آثاره لا تزال

عاجزة عن الوصول إلى مستحقيها. وبالتالي فإن البرنامج القومي للدعم المالي الحكومي في حاجة ماسة إلى إعادة الهيكلة لاستهداف أولئك الذين يفترض أن يستفيدوا من أكبر قدر من الدعم، بدلاً من أن تنتفع به الطبقة العليا في مصر كما يحدث حالياً.

يعد الدعم أحد الاجراءات التى تتخذها الدولة بهدف مساعدة المواطنين محدودى الدخل والفقراء على تحمل ارتفاع اسعار السلع والخدمات ، وتمثل نسبة الزيادة فى قيمة الدعم ٥٧,١% خلال الفترة (٢٠٠٨/٧-٢٠١٢/١١) اذ بلغ حوالى ٨٤,٢ مليار جنيه مقارنة بحوالى ١٣٢,٣ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢/١١. مثل نصيب المواد البترولية ٧٢% من اجمالى مخصصات الدعم بموازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١، وأستحوذ السولار على ٤٨,١% من إجمالى الدعم الموجه فى موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، بينما إستحوذ البوتاجاز على حوالى ١٤% ، اما البنزين فقد إستحوذ على حوالى ١٣,٢% .

ومن المهم التركيز على جانب العرض فيما يخص السلع المدعومة ، فلايعقل مثلا ان الوزن المحدد لانبوبة البوتجاز ١٢ كيلو وبسعر ٢,٦جنيه ولكن تباع بأكثر من ٣٠ جنيه فى بعض المناطق وبوزن ٤ كيلو. اذن المشكلة مشكلة توزيع

٤-**تصاعدية الضرائب** : تصاعد الضربية يمثل إجراء لتحقيق العدالة الاجتماعية وفى نفس الوقت يلزم ان يكون هذا التصاعد بدرجات من أجل عدم التأثير السلبى على الإستثمار

٥-**التعليم مشروع قومى**: التعليم هو قاطرة التنمية فى أى بلد متقدم ، لذا يجب الاهتمام بالمعلم وتغيير المناهج لتتلاءم مع سوق العمل

٦ - **محاربة الفساد** : يتم ذلك من خلال استبعاد القيادات الفاسدة ،ومحاكمة رؤوس الفساد ووضع قيادات جديدة فى مواقع العمل المختلفة من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة . ولا بد أن ترتكز الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد على عدة مبادئ وهي: حكم القانون-الحكم الجيد-الاتفاق والتنسيق والتعاون-الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٧- **تحفيز جهاز المصرفى** على القيام بدور أكبر فى تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة والعمل على زيادة الانتاج والصادرات ومن ثم إرتفاع مستوى التشغيل وإنخفاض معدل البطالة

٨ - **تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع رجال الاعمال وجذب المزيد من الاستثمارات** . فالاستثمار سيولد النمو، الذى يستفيد منه كل طبقات المجتمع وخاصة الفقراء، وأن يترافق مع توزيع أكثر عدلاً للموارد. كما يتعين أن يخلق النمو وظائف منتجة ويساهم في تنويع الاقتصاد..

٩- **العمل على تفكيك البنية الاحتكارية فى الأسواق** من أجل القضاء على الأرباح الاحتكارية وتحديد أسعار عادلة للسلع والخدمات.

١٠- **إنشاء صندوق لاستعادة الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج** من قبل كبار المسئولين السابقين، وذلك من خلال تشكيل لجان قضائية وقانونية لتتبع تلك الأموال واستردادها، وتخصيص أموال هذا الصندوق لإنشاء مشروعات جديدة تساعد على رفع مستوى التشغيل فى الاقتصاد المصرى وتقليل نسب البطالة.

١١- **ضرورة تفعيل وتنشيط مصادر النقد الأجنبي** من خلال تبني آليات جديدة لتعظيم العائد من النشاط السياحي والعمل علي جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة (بتقديم حزمة من الحوافز للمستثمرين- إزالة جميع معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر) .

١٢- **ضرورة تبني آليات جديدة من أجل زيادة الصادرات** بما يتوافق مع متطلبات السوق العالمي

١٣- **إنتهاج الديمقراطية** للحصول علي نتائج اقتصادية إيجابية وسريعة وتعديل موقع مصر في كل التقارير والمؤشرات الدولية

١٤- **تعزيز النقابات العمالية وجمعيات المستهلكين لتحقيق التوازن بين المنتجين والمستهلكين،** وبين أرباب العمل والعمال، ولابد من تعزيز القدرات التنظيمية للدفاع عن حقوق المجموعات المنظمة وتعزيزها.

١٥- **إشراك أصحاب المصلحة - خاصة الشباب - في عملية صنع القرار.** تعد عملية صنع القرار الجديدة أحد العوامل الأساسية التي يمكن أن تميز نظام ما بعد الانتخابات عن النظام القديم. وينبغي أن يشارك العديد من أصحاب المصلحة الذين تم استبعادهم خلال حقبة النظام القديم في عملية صنع القرار، ومن المتوقع لتفكيك نظام النخبوية وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد أن تفتح الفرص لجيل جديد من رجال الأعمال، و أن يكون بداية جديدة للاقتصاد في البلاد. وستعتمد مصر بشكل متزايد على الشباب الذين يواجهون تحديات البطالة الهائلة والعقبات الاقتصادية الكبيرة.[٢٥]

١٦ -**استخدام سياسة متوازنة للعمل** على معالجة كل من أثر الأجور النقدية على التضخم وكذلك أثر التضخم على الأجور ، بصورة تحقق العدالة لكل من المجتمع والمواطن فى آن واحد دونما الإخلال بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١٧ - **إستنباط سياسة أجرية عادلة للدولة ولصاحب العمل وللأجير** تعالج الانفصال التام بين الأجر النقدى والضرائب المباشرة.

١٨ – ضرورة البحث عن وسائل علاج جذرى لكل ما ومن يقف عقبة أمام زيادة العرض الكلى سواء فى الأجل القصير أو الطويل والتى من أمثلتها : شركات القطاع العام الخاسرة أو التى لا تحقق أرباح بمعدلات ملائمة ، علاقة العامل بصاحب العمل ، قوانين ونظم وبيئة الاستثمار ، البيروقراطية والروتين ، الإنتاج المصرى بين الحماية والمنافسة وعلاقة ذلك بسعر الصرف والتجارة الخارجية المصرية ، والتدريب التحويلى ... إلخ.

وفى النهاية ..... ويرى الباحث ضرورة عدم انصياع الحكومة أمام المظاهرات والإضرابات التى أصبحت ظاهرة دائمة فى المجتمع المصرى للمطالبة بالمزيد من الزيادة فى الأجور ، فلاشك أن هذه الزيادة فى الواقع تؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد ومن ثم يجب على الحكومة بدلاً من زيادة دخول هؤلاء الأفراد هو رقابة الأسعار أى الاهتمام بالأجر الحقيقى وليس بالنقدى ، وتشجيع الأفراد على المزيد من زيادة الإنتاجية عن طريق الحوافز المختلفة.

كما يتفق الباحث ..... على أن بناء النظام الاقتصادي الجديد ينبغي أن ينطلق من حقيقة أساسية هى أن السياسة الاجتماعية ينبغي أن تكون عنصرا جوهريا من عناصر السياسة الاقتصادية، مع أسبقية الاستثمار الانتاجي. و أن ارتباط الكفاءة الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية يتطلب في ظل العولمة الاقتصادية واقتصاد المعرفة ، تعظيم المنتج المصرى وتكون صادراتنا ذات محتوى تكنولوجى وقيمة مضافة أعلى، وقادرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية بدلا من الصادرات من المواد الخام والصناعات التحويلية ، مع ضرورة تعظيم عائد المزايا النسبية للسياحة وصادرات الخدمات والانتفاع من تنوع الاقتصاد المصرى

المراجـــــــع :

١. **الثورة المصرية فى عيون بعض شعوب العالم** ، تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة الخامسة – العدد (٥٥) يوليو ٢٠١١، ص ٢

2-Fawzy, Samiha,2002 ، "**Investment Policies and unemployment in Egypt**" Working paper series, ECES, working paper No.68, P.1-21

3- Nivin S.Abdel Meguid " **The Economic Causes of the Egyptian Revolution- January 25,2011" The American University in cairo**

٤ – **ثورة الشعب المصرى ....ملهمة شعوب العالم** ، تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة الخامسة – العدد (٥٠) فبراير ٢٠١١،

٥- منى سالم وأخرون "**مابين الفساد والحكم الرشيد : نحو تحقيق العقد الاجتماعى والاهداف الانمائية** "، مركز العقد الاجتماعى ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار – مجلس الوزراء، ٢٠١٠، ص١٠

٦- احمد الكواز (دكتور) ، **الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار**، المعهد العربى للتخطيط

٧-حسين محمود حسين " **دراسة تحليلية لاسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير- نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة** "، مركز العقد الاجتماعى ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار- مجلس الوزراء ٢٠١١ ، ص ١٢

٨- **ثورة الشعب المصرى ....ملهمة شعوب العالم** ، مرجع سبق ذكره

٩- **المؤشر الاقتصادى – أهل مصر – مجلة شهرية تصدر عن البنك الاهلى المصرى – العدد الثانى – يونيه ٢٠١٢**

١٠ – **تقرير التنافسية العالمية ، المنتدى الاقتصادى العالمى ،٢٠١١/٢٠١٢**

١١ – **تداعيات ثورة الخامس من يناير على الاقتصاد المصرى** – النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، العدد الثالث- المجلد الحادى والستون ، ٢٠١١، ص ٣

١٢- **ثورة الشعب المصرى ....ملهمة شعوب العالم** ، مرجع سبق ذكره ،ص ٨

١٤- **نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية** – العدد ٢٣٦- المجلد٢١- اغسطس ٢٠١٢

١٥- **تقرير متابعة الاداء الاقتصادى خلال الربع الثالث لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العام المالى ٢٠١٢/١١** ، وزارة التخطيط ، ج.م.ع

١٦-(ثورة الشعب المصرى ..ملهمة شعوب العالم – **تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم القرار – مجلس الوزراء – السنة الخامسة العدد(٥) فبراير ٢٠١١**

١٧- **ثورة ٢٥ يناير (قراءة أولية ورؤية مستقبلية)**- تحرير: د. عمرو هاشم ربيع – دارالنشر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة الطبعة: الأولى ٢٠١١

١٨- **ثورة ٢٥ يناير فى عام** – تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم القرار – مجلس الوزراء –السنة السادسة العدد٦١ يناير ٢٠١٢.

١٩- البنك المركزى المصرى- **بيان عن التضخم فى شهر اغسطس ٢٠١٢**

٢٠ – سلطان ابوعلى (دكتور) ،الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير : وجهة نظر – سلسلة الاوراق البحثية – مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة الخامسة – العدد (٢) يونيو ٢٠١١، ص ٤

٢١- **المؤشر الاقتصادى – أهل مصر – مجلة شهرية تصدر عن البنك الاهلى المصرى – العدد الثانى – يونيه ٢٠١٢**

٢٢- عادل عبد العزيز (دكتور)**الاقتصاد المصرى وثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١**، دار ميريت ، ٦ (ب)ش قصر النيل القاهرة

٢٣- سلطان ابوعلى (دكتور) ، **الاقتصاد المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير** : مرجع سبق ذكره، ص ٤

٢٤ – **منظومة الدعم فى مصر** .. حقائق وآراء- مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة السادسة – العدد ٦٣- مارس ٢٠١٢)

٢٥- إبراهيم يوسف ، **كيف يمكن إنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار بعد الثورة؟** باحث متخصص في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط بمركز كارنيجي للسلام الدولي

٢٦- أحمد جلال (دكتور) ، **مصر بعد ٢٥يناير ٢٠١١ رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى** ، منتدى البحوث الاقتصادية – العدد الثالث- يوليو ٢٠١١

27- Workers and Egypt's January 25 Revolution J Beinin - International Labor and Working-Class History, 2011 - Cambridge Univ Press

28-**Social Media in Egyptain Revolution: Reconsidering Resource Mobilization theory** ,International Journal of Communication 5(2011.pp.1212-1214 Nahed El Tantawy ,